

الدورة الـ 31 للنساء البرلمانيات الوثائق

البند 2 – إقرار جدول الأعمال FEM/31/A.1-rev

البند 3 - الأنشطة الأخيرة للنهوض بالمساواة بين الرجال والنساء (الجندرية)

(ب) تحديث على أنشطة الاتحاد البرلماني الدولي الأخيرة لتعزيز المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية)

FEM/31/3(b)-Inf.1 عرض (بور بوينت) عن المرأة في البرلمان وروابط لمنشورات الاتحاد البرلماني الدولي الأخيرة: تقرير عن المرأة في البرلمان في عام 2020 وخريطة عن المرأة في السياسة للعام 2021.

FEM/31/3(b)-Inf.2 تقرير الاجتماع البرلماني للاتحاد البرلماني الدولي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة بمناسبة انعقاد الدورة الخامسة والستين للجنة المعنية بوضع المرأة.

FEM/31/3(b)-Inf.3 - تعاون الاتحاد البرلماني الدولي مع اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة.

البند 4 - المساهمة في أعمال الجمعية العامة الـ 142من منظور جندري

FEM/31/4(a)-Inf.1 تقرير اللجنة عن سلسلة الحوار بين البرلمانات بشأن الحوار البرلماني البرلماني البرلماني اللولي المقدّم في الاجتماعات الافتراضية حول التعافي المراعي للمنظور الجندري بعد كوفيد- 19 الذي عقد في آذار/ مارس ونيسان/ أبريل 2021.

FEM/31/4(a)-Inf.2: مذكرة توجيهية للمناقشة التفاعلية: نحو تعافٍ مستجيب للجندر بعد



FEM/31/4(b)-Inf.1 : روابط للقرارات التي تم النظر فيها خلال الجمعية العامة الـ 142 للاتحاد البرلماني الدولي بشأن الاستراتيجيات البرلمانية لتعزيز السلم والأمن ضد التهديدات والصراعات الناتحة عن الكوارث المتعلقة بالمناخ وعواقبها (اللجنة الدائمة المعنية بالسلم والأمن الدوليين) و تعميم الرقمنة والاقتصاد الدائري لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الاستهلاك والإنتاج المسؤولان (اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة).

رابط للوثائق المتعلقة بمشروع القرار الذي ستنظر فيه الجمعية العامة الـ 143 للاتحاد البرلماني الدولي بشأن التشريع في جميع أنحاء العالم لمكافحة الاستغلال الجنسي للأطفال عبر الإنترنت من قبل اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان.

البند 5 - انتخابات مكتب النساء البرلمانيات

FEM/31/5-Inf.1 وثيقة حول انتخاب الممثلات الإقليميات لمكتب النساء البرلمانيات.

البند 6 - حلقة نقاش. جيل المساواة في البرلمانات ومن خلالها

FEM/31/6-Inf.1 مذكرة إعلامية

البند 7 – انتخاب رئيسات مكتب النساء البرلمانيات

FEM/31/7-Inf.1 مذكرة بشأن انتخاب هيئة رئاسة مكتب النساء البرلمانيات.





الجمعية العامة الـ 142 للاتحاد البرلماني الدولي 2021 أيار/ مايو 2021

الدورة الـ 31 لمنتدى النساء البرلمانيات

جدول الأعمال المؤقت

I. جدول الاجتماعات والتحدث عن الترتيبات

ستُعقد الدورة الـ31 لمنتدى النساء البرلمانيات افتراضياً على منصة رقمية متكاملة. ويعقد المنتدى جلستين: الأولى يوم الاثنين 10 أيار/ مايو من الساعة 14:00 إلى 17:00 بتوقيت وسط أوروبا الصيفي. والثانية يوم الأربعاء 12 أيار/ مايو من الساعة 14:00 حتى 16:00 بتوقيت وسط أوروبا الصيفي.

جلسة منتدى النساء البرلمانيات مفتوحة أمام البرلمانيين من النساء والرجال الراغبين في المشاركة في مختلف المناقشات والنقاشات. تهدف الجلسة إلى إثارة النقاش العفوي والنشط. لا يجوز أن يتجاوز وقت التحدث دقيقتين. لن تكون هناك قائمة رسمية للمتحدثين. وسيتمكن المشاركون في الجلسة الأولى أخذ الكلمة باستخدام زر رفع اليد الموجود في المنصة الرقمية.

II. جدول الأعمال التفصيلي المؤقت

الجلسة الأولى الفتراضية، يوم الاثنين 10 أيار/ مايو 2021، من 14.00 إلى 17.00 بالتوقيت الصيفي لوسط أوروبا

- 1. كلمات ترحيبية
- 2. إقرار جدول الأعمال
- 3. أنشطة الاتحاد البرلماني الدولي الأخيرة للنهوض بالمساواة بين الرجال والنساء (الجندرية).



- (أ) تقرير مكتب النساء البرلمانيات
- سيتم إطلاع المشاركين على مداولات المكتب في جلساته التي عقدت في بلغراد في 13 تشرين الأول/ أكتوبر 2019 وآخر عن بعد في 9 آذار/ مارس 2021.
- (ب) معلومات محدثة عن أنشطة الاتحاد البرلماني الدولي الأخيرة من أجل تعزيز المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية)

سيتم إطلاع المشاركين على منشورات الاتحاد وأنشطته الأخيرة الرامية إلى تعزيز المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية).

ستختتم الجلسة عند الساعة 14:45 بتوقيت وسط أوروبا الصيفي

4. المساهمة في أعمال الجمعية العامة اله 142من المنظور الجندري

(أ) الآثار الجندرية لجائحة كوفيد- 19 وإعطاء الأولوية للعمل البرلماني من أجل الانتعاش المراعي للمنظور الجندري

تركز المناقشة العامة للجمعية العامة الـ 142 للاتحاد البرلماني الدولي على موضوع التغلب على الجائحة اليوم وبناء غد أفضل: دور البرلمانات.

آثار الأزمات ليست محايدة على الإطلاق بين الرجال والنساء، وأزمة كوفيد- 19 ليست استثناءً. إلى جانب أزمة الصحة العامة، تسببت جائحة كوفيد- 19 في عواقب اقتصادية واجتماعية وخيمة. كما هو الحال في مختلف الأزمات، تم الكشف مرة أخرى عن التفاوتات المتفشية والتي تفاقمت إلى أبعد الحدود.

تشعر النساء بالتداعيات الاقتصادية والاجتماعية بشدة لأنمن أكثر عرضة للتواجد في المواقف الاجتماعية والاقتصادية الضعيفة: فمن الأرجح أن يعملن في القطاعات الاقتصادية المتضررة بشدة ويشغلن وظائف غير محمية. كما أدت تدابير الإغلاق والضغط الاقتصادي إلى زيادة تضخيم الأشكال المختلفة للعنف ضد النساء والفتيات (VAWG)- جائحة الظل.

تتمتع البرلمانات وأعضاؤها بمكانة فريدة لممارسة الإرادة السياسية والمساهمة في إجراءات مستجيبة للجندر للتخفيف من تأثير كوفيد- 19 على النساء والفتيات ودفع عجلة التعافي بعد الجائحة المستجيبة للجندر.



سيجري المشاركون مناقشة تفاعلية حول موضوع وتتاح لهم الفرصة لتبادل الإجراءات ذات الأولوية في هذا المجال، بعد إحاطات موجزة عن مناقشات الاتحاد البرلماني الدولي الأخيرة حول الأبعاد الجندرية لكوفيد- 19، ستتاح لهم فرصة تبادل الإجراءات ذات الأولوية في هذا المجال.

نظم الاتحاد البرلماني الدولي بقيادة مكتب النساء البرلمانيات التابع للاتحاد سلسلة من الاجتماعات الافتراضية للحوار البرلماني حول التعافي المراعي للمنظور الجندري في فترة ما بعد كوفيد- 19 التي عُقدت في آذار ونيسان/مارس وأبريل 2021 بالشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

قدف سلسلة الحوار البرلماني الدولي إلى بناء فهم قائم على الأدلة لتأثير كوفيد- 19 على النهوض بالمساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) وتمكين النساء والفتيات؛ وتبادل الخبرات والممارسات الجيدة والدروس المستفادة والمشورة بين الأقران؛ وتحديد الإجراءات البرلمانية التشريعية والرقابية المتعلقة بالميزانية للتعافي المراعي للمنظور الجندري. وركزت الاجتماعات الافتراضية على التوالي على المشاركة السياسية للمرأة، والتمكين الاقتصادي للمرأة، والعنف ضد النساء والفتيات، والبرلمانات التي تراعي الاعتبارات الجنسانية (الجندرية) والإصلاحات القانونية المراعية للمنظور الجندري.

كما تحدف السلسلة أيضاً إلى إطلاع منتدى النساء البرلمانيات لإعداد مساهمته في تعميم المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) في مداولات ونتائج الجمعية اله 142 للاتحاد البرلماني الدولي.

سيُقدم أعضاء مكتب النساء البرلمانيات الذين قادوا سلسلة الحوار البرلماني الدولي تقارير عن الاجتماعات الافتراضية حول التعافي المراعي للمنظور الجندري في فترة ما بعد كوفيد- 19، بما في ذلك النتائج والتوصيات.

مناقشة تفاعلية: نحو تعافٍ مستجيب للجندر بعد COVID

وسيتبع عرض نتائج وتوصيات سلسلة الحوار البرلماني الدولي نقاش تفاعلي بين أعضاء منتدى النساء البرلمانيات. وستركز المناقشة على إعطاء الأولوية للإجراءات البرلمانية التشريعية والرقابية والمتعلقة بالموازنة من أجل الاستجابة للجندر بعد التعافي من فيروس كورونا المستجد.

ستشكل استنتاجات المناقشة مساهمة خلال منظور المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) لمنتدى النساء البرلمانيات في أعمال الجمعية العامة الـ 142 للاتحاد البرلماني الدولي بشأن التغلب على الجائحة اليوم وبناء غد أفضل: دور البرلمانات.



(ب) تعميم المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) في مشاريع القرارات قياد النظر في الجمعيتين العامتين الـ 142 والـ 143

يوجد مشروعي قرارين على جدول أعمال الجمعية العامة الـ 142، بعنوان "استراتيجيات برلمانية التعزيز السلم والأمن ضد التهديدات والصراعات الناجمة عن الكوارث المتصلة بالمناخ وعواقبها" (اللجنة الدائمة المعنية بالسلم والأمن الدوليين) و "تعميم الرقمنة والاقتصاد الدائري لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الاستهلاك والإنتاج المسؤولان "(اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة).

بموجب الإجراء الخاص المعمول به في ضوء الجائحة الحالي، ستجتمع اللجان الدائمة في الأسابيع التي تسبق الجمعية العامة وتصادق على القرارات من خلال إجراء الموافقة الضمنية الخطية. تشارك عضوات مكتب النساء البرلمانيات بحكم مناصبهن في المكاتب ولجان الصياغة واجتماعات اللجان الدائمة المعنية، من أجل ضمان دمج منظور جندري في عملهن.

سيتم إطلاع المشاركين على مشاريع القرارات المذكورة أعلاه وإدراج منظور جندري في كل منها.

استعداداً للجمعية العامة الـ 143، سيناقش المشاركون موضوع القرار التالي للجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان، المعنون "التشريعات في جميع أنحاء العالم لمكافحة الاستغلال الجنسي للأطفال عبر الإنترنت"، ليتم اعتماده في الجمعية العامة الـ 143. الهدف من المناقشة هو تحديد الأولويات المتعلقة بالجندر لمشاركتها مع المقررين المشاركين في القرار القادم. بالنيابة عن منتدى النساء البرلمانيات، ستقدم عضوة من مكتب النساء البرلمانيات ملخصاً للمناقشة في اجتماع اللجنة الدائمة في البرلمانيار/ مايو حول موضوع قرارها المقبل.

ستنتهى الجلسة عند الساعة 16:30 بتوقيت وسط أوروبا الصيفي.

5. انتخابات مكتب النساء البرلمانيات

يجدد منتدى النساء البرلمانيات نصف أعضاء مكتبه ليحلوا محل الممثلات الإقليميات اللواتي انتهت ولايتهن في عام 2020 ومُددت حتى الجمعية العامة الـ 142، وكذلك الأعضاء الذين فقدوا مقاعدهم في البرلمان.

بعد الانتخابات، سيتم تعليق الجلسة حتى 12 أيار/ مايو للسماح لمكتب النساء البرلمانيات المشكل حديثاً بالاجتماع في جلسة سرية واختيار المرشحين لهيئة الرئاسة: الرئيس، والنائبة الأولى للرئيس، والنائبة الثانية لرئيس المكتب.

ستنتهى الجلسة عند الساعة 17:00 بالتوقيت الصيفى لوسط أوروبا



الجلسة الثانية

افتراضية، الأربعاء 12 أيار/ مايو 2021، من الساعة 14:00 حتى 16:00 بالتوقيت الصيفي لوسط أوروبا

-6 حلقة نقاش – جيل المساواة في البرلمانات ومن خلالها (مرفق مذكرة توضيحية)

ستختتم حلقة النقاش عند الساعة 15:30 بتوقيت وسط أوروبا الصيفي

7. (متابعة) انتخابات هيئة رئاسة مكتب النساء البرلمانيات (15:30 - 15:55 بتوقيت وسط أوروبا)

يستأنف منتدى النساء البرلمانيات جلسته لانتخاب الرئيس والنائبة الأولى للرئيس والنائبة الثانية للرئيس باقتراح من مكتب النساء البرلمانيات.

8. مكان وموعد انعقاد الدورة ال 32 لمنتدى النساء البرلمانيات تختم الجلسة في الساعة 16:00 بالتوقيت الصيفى لوسط أوروبا.



تشكيل مكتب النساء البرلمانيات وأعضاؤه

(في 15 آذار/ مارس 2021)

هيئة الرئاسة (نيسان/ أبريل 2018-2020)

الرئيس: السيدة س. واكارورا كيهيكا (كينيا)

النائب الأول للرئيس: شاغر

النائب الثاني للرئيس: شاغر

الممثلون الإقليميون انتهاء المدة

الجموعة الإفريقية:

شاغر السيدة س. واكارورا كيهيكا (كينيا) نيسان/ أبريل 2022

السيدة ك. بوكار آبا (نيجيريا) شاغر نيان / أبريل 2020

المجموعة العربية:

شاغر السيدة إيناس الملوحي (الجمهورية العربية نيسان/ أبريل 2022

السورية)

السيدة هدى الحليسي (المملكة شاغر المملكة شاغر

العربية السعودية)

مجموعة آسيا والمحيط الهادئ:

السيدة ب. مادام (الهند) شاغر شاغر الهند)

السيدة س. سيريفيتشابون السيدة ر. و. كاريراثنا (سريلانكا) نيسان/ أبريل 2020

(تايلند)

مجموعة أوراسيا:

السيدة إي. فاتوريجينا (روسيا السيدة ز. غريسانتشيي (جمهورية نيسان/ أبريل 2022

الاتحادية) مولدوفا)

السيدة ل. جوميروف (روسيا شاغر نيسان/ أبريل 2020



الاتحادية)

مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة

البحر الكاريبي:

السيدة ج. الفاريز فيرا (تشيلي) شاغر نيسان/ أبريل 2022 شاغر شاغر شاغر شاغر

مجموعة الـ 12+:

شاغر السيدة ل. فاسيلينكو (أوكرانيا) نيسان/ أبريل 2022

السيدة عطا اللهجان (كندا) السيدة س. كوترا-كوكوما (قبرص) نيسان/ أبريل 2020

انتهاء المدة	أعضاء اللجنة التنفيذية
	(بحكم المنصب، طوال مدة عضويتهم في اللجنة التنفيذية)
تشرين الأول/ أكتوبر 2024	السيدة ب. أرغيمون (أوروغواي)
تشرين الأول/ أكتوبر 2023	السيدة أ. أنياكون (أوغندا)
تشرين الأول/ أكتوبر 2023	السيدة ك. ويدجرين (السويد)
تشرين الأول/ أكتوبر 2023	السيدة ب. كرايريكش (تايلند)
نیسان/ أبریل 2023	السيدة أ.د.ميرغان كانوتي (السنغال)
تشرين الأول/ أكتوبر 2021	السيدة ل. فيلمان رييل (سويسرا)
انتهاء المدة	رؤساء منتدى النساء البرلمانيات
	(بحكم المنصب لمدة عامين)



نيسان/ أبريل 2021

السيدة ريم المنصوري (دولة قطر)



FEM/31/3(b)-Inf.2 2021 ايار/ مايو 6 منتدى النساء البرلمانيات البند 3

الأنشطة الأخيرة للنهوض بالمساواة بين الرجال والنساء (الجندرية)

ب) تحديث أنشطة الاتحاد البرلماني الدولي الأخيرة لتعزيز المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية)

الاجتماع البرلماني بمناسبة الدورة اله 65 للجنة وضع المرأة

فعالية افتراضية - 23 آذار/ مارس 2021

1. نظّم الاتحاد البرلماني الدولي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة فعالية برلمانية افتراضية بعنوان ما الذي يتطلبه تعقيق التكافؤ بين الرجال والنساء (الجندرية) في المشاركة السياسية في عالم ما بعد كوفيد- 19ء عقد الاجتماع في 23 آذار/ مارس 2021 على المنصة الافتراضية انتربريفي، بمناسبة الدورة الـ 65 الافتراضية للجنة المعنية بوضع المرأة (CSW). تضمنت جلستين لاستيعاب مناطق زمنية مختلفة.

2. جمعت الفعالية - كلتا الجلستين معاً - 164 برلمانياً (155 امرأة برلمانية) من 88 دولة، بالإضافة إلى 566 مراقباً، من بينهم موظفون برلمانيون ومسؤولون حكوميون وممثلون عن المنظمات الدولية والمجتمع المدنى.

3. افتتحت الجلسات على التوالي السيدة فومزيل ملامبو نجوكا، المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، والسيدة آسا ريغنر، نائبة المدير التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، والسيد مارتن تشونغونغ، الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي. وترأست الاجتماع السيدة سوزان كيهيكا، عضو مجلس الشيوخ



الكيني ورئيس مكتب الاتحاد البرلماني الدولي للنساء البرلمانيات. ضمت قائمة المتحدثين أعضاء برلمان من كندا وكولومبيا والمكسيك ونيبال وبيرو ورواندا والسنغال والإمارات العربية المتحدة والمملكة المتحدة.

4. ناقش المشاركون التطورات الأخيرة في بلدانهم في مجال مشاركة المرأة في البرلمان، بما في ذلك تأثير جائحة كوفيد- 19 في هذا الصدد. وتبادلوا الممارسات الجيدة، بما في ذلك ما يتعلق بالقانون الانتخابي المذي تم تعديله خلال الجائحة، والتحديات الماثلة أمامنا، وكذلك الإجراءات ذات الأولوية لتحقيق التكافؤ بين الرجال والنساء (الجندرية) في البرلمانات. تم تبادل الآراء التالية وتم اقتراح طريقة للمضي قدماً.

5 - كان التكافؤ بين الرجال والنساء (الجندرية) في صنع القرار عاملا أساسياً في معالجة الآثار الجندرية للجائحة. ومع ذلك، ظلت المرأة ممثلة تمثيلاً ناقصاً إلى حد كبير في صفوف صانعي القرار في جميع أنحاء العالم. ولا تشكل النساء سوى ربع (25,5 في المائة) أعضاء البرلمانات الوطنية، ومن بين ما مجموعه 225 فرقة عمل معنية بكوفيد - 19 في 137 دولة، تشكّل النساء 27 بالمائة فقط من أعضائها.

6. لقد أثّرت جائحة كوفيد- 19 على المشاركة السياسية للمرأة في نواح كثيرة، حيث أتاحت التحديات والفرص على حد سواء. وأثناء الجائحة، كانت قدرة المرأة على المشاركة الكاملة في الحياة العامة محدودة بقدر أكثر لأنها تتحمل على نحو متزايد الأعمال المنزلية وأعمال الرعاية ولديها فرص أقل للوصول إلى الموارد المالية. بالنسبة للسياسيين، رجالاً ونساءً، أصبحت المنصات عبر الإنترنت أدوات فعالة للتفاعل مع ناخبيهم. وبينما ساعد العمل البرلماني عبر الإنترنت على تيسير التوازن بين العمل والحياة بالنسبة للبعض، فقد كشف أيضاً بالنسبة للآخرين عن الفجوة بين الرجال والنساء (الجندرية) في الوصول إلى التكنولوجيا وفاقم العنف على الإنترنت ضد النساء المشرعات.

7. قد اغتنم عدد من البرلمانات بالفعل فرصة انتشار جائحة كوفيد- 19 لتعزيز الدور القيادي للمرأة والمساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) في صنع القرار. ومع ذلك، يجب على البرلمانات أن تفعل أكثر من ذلك بكثير، ولا سيما من أجل:

- تعزيز أو اعتماد حصص جندرية جديدة بمدف تحقيق التكافؤ بين الرجال والنساء (الجندرية) على جميع مستويات صنع القرار. لكي تنجح الحصص الانتخابية، يجب أن تكون مصممة جيداً وطموحة وأن تقترن بآليات إنفاذ قوية.
- تعزيز التدابير الإضافية مثل الحوافز المستهدفة للأحزاب السياسية، والتدابير التثقيفية والتوعية، والتدابير التي تحد من تمويل الحملات الانتخابية.



- البرلمانات لها دور رئيسي تؤديه في بناء بيئة سياسية وبرلمانية أكثر شمولاً ومكافحة العنف، بما في ذلك عبر الإنترنت، ضد النساء الأعضاء في البرلمان، بدءاً بإطار تنظيمي قوي لمكافحة التمييز ومناهضة التحرش داخل البرلمان.
- 8. حظي الاجتماع البرلماني، الذي يمكن مشاهدته هنا، بتغطية جيدة على وسائل التواصل الاجتماعي. 9. بالإضافة إلى الاجتماع البرلماني، نظم الاتحاد البرلماني الدولي أيضا فعالية جانبية على هامش الدورة الح5 للجنة وضع المرأة بعنوان "نحن سنحميكم" كسر الحلقة من التحرش عبر الإنترنت وصولاً إلى التهديدات بالعنف ضد النساء والقياديات. أقيمت الفعالية الجانبية في 24 آذار / مارس وحظيت بحضور جيد للغاية. وضمّت حلقة العمل وجهات نظر البرلمانيين وممثلي الحكومات والصحفيين والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية. تم تنظيم الفعالية بالاشتراك مع رابطة الناخبات في الولايات المتحدة (LWV)، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة والبعثات الدائمة لألبانيا وأستراليا وكندا، من بين شركاء آخرين. تم أيضاً بث الفعالية الجانبية على شبكة الإنترنت ويمكن مشاهدتها هنا.





FEM/31/3(b)-Inf.3 2021 ايار/ مايو

منتدى النساء البرلمانيات البند 3

الأنشطة الأخيرة لتعزيز المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية)

ب) تحديث لأنشطة الاتحاد البرلماني الدولي الأخيرة لتعزيز المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية)

تعاون الاتحاد البرلماني الدولي مع لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة

I. الاتحاد البرلماني الدولي ولجنة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)

- 1. يضطلع الاتحاد البرلماني الدولي بدور نشط في الترويج لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (اتفاقية سيداو) وبروتوكولها الاختياري.
- 2. في إطار تعاونه مع لجنة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (اللجنة)، تشجع الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي البرلمانيين على تتبع ما إذا كانت بلدانهم قد صدقت بالفعل على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والبروتوكول الاختياري وكذلك ما إذا كانت بلدانهم قد أصدرت أي تحفظات. (هذه المعلومات متوفرة على: بلدانهم قد أصدرت أي تحفظات. (هذه المعلومات متوفرة على الملكوني أملك الملكوني مفصلة حسب البلد وتشمل مدخلات الأي إعلانات أو تحفظات.
- 3. واحتفالاً باليوم العالمي للمرأة، في 8 آذار/ مارس 2021، أصدر الاتحاد البرلماني الدولي واللجنة دعوة مشتركة لتحقيق التكافؤ بين الرجال والنساء (الجندري) في السياسة، حثا فيها



"البرلمانات والحكومات على صياغة واعتماد خطط عمل وطنية تحدد أهدافاً واستراتيجيات وإجراءات محددة ومواعيد نهائية تناسب السياق الوطني ولرصد وتقييم لتقدم المحرز نحو هدف التكافؤ بين الرجال والنساء (الجندري) في السياسة بحلول عام 2030 "(انظر الملحق الأول). تستند الدعوة المشتركة على البيان المشترك للعام 2019 بمناسبة الذكرى الأربعين لاتفاقية (سيداو) بعنوان القيادة السياسية للمرأة: السعي نحو تحقيق التوازن – 50/50 بحلول عام 2030.

4. في عام 2021، سيقوم الاتحاد البرلماني الدولي ولجنة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (OHCHR)، بوضع طبعة منقحة من دليل عام 2003 للبرلمانيين بشأن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

ثانياً. مشاركة الاتحاد البرلماني الدولي في عملية تقديم تقارير اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

5. تعد الاتفاقية معياراً هاماً للمساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) وهي كذلك شاملة النطاق. ولذلك، يسعى الاتحاد البرلماني الدولي إلى ضمان قيام البرلمانات وأعضاؤها بالإشراف الفعال على الاتفاقية والمساهمة في تنفيذها بالكامل. لقد طلب الاتحاد البرلماني الدولي باستمرار بالمزيد من المشاركة البرلمانية في التزامات تقديم التقارير بموجب الاتفاقية، ولا سيما في العمل المطلوب لمتابعة الملاحظات الجتامية للجنة.

6. في كل دورة من دورات اللجنة، يقدم الاتحاد البرلماني الدولي تقريراً عما قام به من أجل تعزيز احترام الاتفاقية وتنفيذها، بما في ذلك نشر المعلومات عن الدور الذي تلعبه البرلمانات في عملية إعداد التقارير. ويتم ذلك جزئياً عن طريق دعوة البرلمانات من البلدان التي سيتم استعراض تقاريرها الدورية في الدورة المقبلة للجنة لملء استبيان. تغطي الأسئلة المشاركة البرلمانية في عملية إعداد التقارير في الملاحظات الختامية للجنة.

7. بسبب جائحة كوفيد- 19، لم تنظر اللجنة في تقارير الدول في عام 2020. ولذلك قدم الاتحاد البرلماني الدولي تقارير إلى اللجنة بشأن البلدان قيد النظر لاعتماد قوائم المسائل قبل تقديم التقارير أو قبل استعراض تقارير الدول. في شباط/ فبراير 2021، فحصت اللجنة تقرير الدولة في جلسة افتراضية أعد فيها الاتحاد البرلماني الدولي تقريراً بموجب الإجراء المعتاد.



8. فيما يلي قائمة الدول الأطراف التي قدمت أو سترفع تقارير إلى لجنة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في عام 2021:

• الدنمارك

يمكن الاطلاع على معلومات مفصلة على الموقع التالي:

https://tbinternet.ohchr.org/_layouts/15/treatybodyexternal/SessionDetails 1.aspx?SessionID=2417&Lang=en.

• البحرين، قيرغيزستان، جزر المالديف، نيكاراغوا، روسيا الاتحادية، جنوب السودان، إسبانيا، اليمن

يمكن الاطلاع على معلومات مفصلة على الموقع التالي:

https://tbinternet.ohchr.org/_layouts/15/treatybodyexternal/SessionDetails 1.aspx?SessionID=2488&Lang=en.

• أذربيجان، الإكوادور، جمهورية مصر العربية، إندونيسيا، لبنان، بيرو، جنوب إفريقيا، السويد يمكن الاطلاع على معلومات مفصلة على الموقع التالى:

https://tbinternet.ohchr.org/_layouts/15/treatybodyexternal/SessionDetails 1.aspx?SessionID=2489&Lang=en.

III. لجنة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والبرلمانات (سيداو)

9. اعتمدت اللجنة في دورتها الـ 41 (حزيران/ يونيو - تموز/ يوليو 2008)، فقرة موحدة بشأن البرلمانات. ومن المقرر إضافتها إلى ملاحظاتها الختامية للفت انتباه الدول الأطراف إلى أهمية إشراك البرلمانات ليس فقط في عملية تقديم التقارير بموجب المادة 18 من الاتفاقية، بل أيضاً في تنفيذ جميع أحكام الاتفاقية. وأصدرت اللجنة في دورتها الـ 45 (كانون الثاني/ يناير - شباط/ فبراير 2010) بياناً حول علاقتها مع البرلمانيين بحدف توضيح وتعزيز دور البرلمانات الوطنية إزاء الاتفاقية. وتحدف المذكرة أيضاً إلى توضيح العلاقة بين اللجنة والاتحاد البرلماني الدولي. (انظر الملحق 2 للاطلاع على نص البيان).





الملحق 1: دعوة مشتركة للاتحاد البرلماني الدولي واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة بشأن اليوم الدولي للمرأة لعام 2021.

منذ اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، أقرّت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بالمساواة في حق المرأة والرجل في المشاركة في الشؤون العامة وهيئات ومواقع وعمليات صنع القرار.

ويعاد تأكيد هذا الحق الأساسي في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (اتفاقية سيداو)، والميثاق الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، واتفاقية الحقوق السياسية للمرأة، وإعلان منهاج عمل بيجين.

الإعلان العالمي للديمقراطية الذي اعتمده الاتحاد البرلماني الدولي (IPU)، وقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1325 (2000) بشأن المرأة والسلم والأمن.

كما أن إنشاء حوكمة شاملة وتمثيلية شرط أساسي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030، ولا سيما الهدف 5.

ما هو موقفنا الجماعي اليوم؟

آثار الأزمات ليست محايدة على الإطلاق فيما يتعلق بنوع الجنس (الجندرية)، وأزمة كوفيد- 19 ليست استثناءً من ذلك.

وتتطلب الاستجابة الفعالة للجائحة وعواقبها الاجتماعية والاقتصادية المشاركة والقيادة الشاملة لاتخاذ إجراءات قوية ومستدامة تعود بالفائدة على الجميع.

ويكتسب هدف تحقيق التكافؤ بين الرجال والنساء (الجندرية) في صنع القرار والقيادة أهمية حاسمة أكثر من أي وقت مضى.



مع الاعتراف بالتقدم المحرز نحو ضمان مشاركة عدد متزايد باستمرار من النساء في مواقع وعمليات صنع القرار السياسي، ولا يزال التقدم بطيئاً، ولا يزال متوسط تمثيل المرأة في المناصب السياسية أقل بكثير من تمثيل الرجل.

في عام 2020، شكلت النساء ربع الأعضاء البرلمانيين في جميع أنحاء العالم و 36.3 في المائة من المسؤولين المنتخبين في الهيئات التداولية المحلية. وعلى الصعيد العالمي، لا تمثل النساء سوى 21.3 في المائة فقط من الوزراء النساء. وفي 30 وزارة فقط في جميع أنحاء العالم، تشكل النساء ما لا يقل عن 40 بالمئة من الوزراء. إن نقص تمثيل المرأة كوزيرة للصحة يثير القلق بوجه خاص في خضم الوباء.

في حين تشكل النساء 70 بالمئة من العاملين في قطاع الصحة، فإن 24.7 بالمئة فقط من وزراء الصحة في العالم هم من النساء. إن آفة العنف ضد المرأة في مجال السياسة تعوق التنمية وتتحدى الديمقراطية في كل مكان. كشفت دراسات الاتحاد البرلماني الدولي أن أكثر من 80 بالمئة من النساء البرلمانيات اللائي شملهن الاستطلاع تعرضن للعنف النفسي، وأن 25 بالمئة على الأقل تعرضن للعنف الجسدي، وتعرض 20 بالمئة منهن للتحرش الجنسي.

تحويل النموذج الآن

ومن أجل إعادة البناء بشكل أفضل، يحتاج العالم إلى نقلة نوعية تستند إلى الحوكمة الشاملة والتمثيلية بحلول عام 2030. ولتحقيق هذا الهدف، لم يعد من الممكن أن يكون مجرد تقدم تدريجي. وهو يتطلب إجراءات سريعة وحازمة. في حين قد يلزم اتخاذ إجراءات محددة لمراعاة السياق الفردي للدول حول العالم أجمع.

يتطلب التقدم بشكل أساسي تحركاً واسع النطاق نحو حلول ملموسة وفعّالة.

يدعو الاتحاد البرلماني الدولي واللجنة المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة إلى التعجيل بتحقيق المساواة في التمثيل والقيادة بين الرجال والنساء في المناصب السياسية. وينبغي أن يستند هذا التسريع إلى تحديد أهداف التكافؤ بين الرجال والنساء (الجندري) واعتماد وتنفيذ خطط عمل وطنية لبلوغ هدف التكافؤ.

التكافؤ بين الرجال والنساء (الجندري) في المناصب السياسية والقيادة أمر أساسي من أجل:

- إزالة الحواجز الموضوعية أو الهيكلية أو الثقافية التي تحول دون المساواة بين الرجل والمرأة؛
 - فتح عالم السياسة أمام النساء من خلفيات وفئات متنوعة في المجتمع.
- تحويل الساحة السياسية إلى فضاء/ بيئة مواتية تشعر فيها المرأة بالارتياح في العمل والمساهمة.
 - تقديم مثال إيجابي للمجتمع ككل.



- معالجة مطالب المساواة في مجتمع حديث، والتعبير عنها،
- جعل المؤسسات والعمليات السياسية أكثر كفاءة وفعالية وشرعية.

دعوتنا

يحث الاتحاد البرلماني الدولي واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة البرلمانات والحكومات على وضع وتبتي خطط عمل وطنية تحدد أهدافاً واستراتيجيات وإجراءات ملموسة ومواعيد نمائية محددة تتناسب مع سياقها الوطني. كما ينبغي عليهم أن يرصدوا ويقيّموا بانتظام التقدم المحرز نحو تحقيق هدف التكافؤ بين الرجال والنساء (الجندرية) في السياسة بشكل منتظم بحلول عام 2030.

ويجب أن تهدف خطط العمل الوطنية إلى تسريع وتيرة التقدم نحو تحقيق التكافؤ بين الرجال والنساء (الجندري) بحلول عام 2030، بما في ذلك عن طريق:

إصلاح الأطر القانونية والسياساتية لتحقيق التكافؤ بين الرجال والنساء (الجندري):

- اعتماد حصص انتخابية بين الجنسين (الجندرية) لبلوغ هدف التكافؤ بين الرجال والنساء (الجندري).
- إصلاح أو إلغاء القوانين التي تميز ضد المرأة واعتماد تشريعات شاملة تضمن المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) في جميع مجالات الحياة.
 - تحديد سقف الإنفاق على الحملات الانتخابية. و
- اعتماد قوانين لمنع وتجريم العنف القائم على الجندر ضد المرأة في الحياة السياسة، بما في ذلك التحرش والتحرش الجنسي، وضمان تعويض الناجيات.

جعل المؤسسات مراعية للفوارق بين الجنسين (الجندرية) ومستجيبة لها:

- اعتماد هدف التكافؤ في جميع مجالات الحياة العامة، بما في ذلك في الهيئات السياسية والإدارية وكذلك التنفيذية والتشريعية والقضائية على الصعيدين الوطني ودون الوطني؛
- كفالة أن تساعد القواعد الداخلية ومدونات قواعد السلوك تساعد في منع جميع أشكال التمييز والعنف القائم على الجندر ضد المرأة وتوفر آليات فعالة للتصدي لها لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في مؤسسات الدولة. و
- تفويض وإضفاء الطابع المؤسساتي وتوفير الموارد للآليات المخصصة لتعميم مراعاة المنظور الجندري في مؤسسات الدولة.

ضمان تهيئة بيئة مواتية للمساواة بين الرجال والنساء (الجندري):



- محاربة القوالب النمطية السلبية عن الجندر.
- تعبئة جميع أشكال الوسائط والأدوات التكنولوجية.
 - حشد الأحزاب السياسية وتحفيزها.
 - تنفيذ الحملات الإعلامية والتوعية والتدريب.
- حماية ودعم المدافعين عن حقوق الإنسان للمرأة وممثلي المنظمات غير الحكومية.
- ضمان المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) في عمليات السلم وصياغة الدستور. و
- تعزيز التثقيف في مجال حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين (الجندرية) في مناهج التعليم.





الملحق 2

البيان الذي اعتمدته لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة

البرلمانات الوطنية واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

1. اعتمدت اللجنة، في دورتها الحادية والأربعين، فقرة معيارية بشأن "البرلمان" في ملاحظاتها الختامية من أجل توجيه انتباه الدول الأطراف إلى أهمية إشراك برلمانها في عملية تقديم التقارير بموجب المادة 18 من الاتفاقية وتنفيذ جميع أحكام الاتفاقية.

2. الهدف من هذه المذكرة هو توضيح وتعزيز دور البرلمانات الوطنية تجاه الاتفاقية. كما تمدف المذكرة إلى توضيح العلاقة بين اللجنة والاتحاد البرلماني الدولي (IPU).

أولاً. دور البرلمانات في عملية التصديق على الاتفاقية وبروتوكولها الاختياري وسحب التحفظات

3. تختلف إجراءات التصديق/ الانضمام إلى الصكوك الدولية وكذلك سحب التحفظات من دولة إلى أخرى. في معظم الدول، تكون موافقة البرلمان ضرورية قبل إيداع صك التصديق لدى الأمين العام للأمم المتحدة. وبالمثل، يتم اتخاذ القرارات المتعلقة بالتحفظات وكذلك سحبها في البرلمان. ينطبق هذا الإجراء البرلماني أيضاً على الاتفاقية وبروتوكولها الاختياري. وبالتالي، فإن للبرلمانات دور استراتيجي تؤديه فيما يتعلق بالتصديق على الانضمام إلى الاتفاقية وبروتوكولها الاختياري. بما أن الاتفاقية وبروتوكولها لم يحظيا بالتصديق العالمي، يمكن للبرلمان أن يلعب دوراً مهماً في تشجيع دولته على أن تصبح طرفاً في الاتفاقية وبروتوكولها. وبالمثل، نظراً لأن الاتفاقية هي بنية المعاهدة التي لديها أكبر عدد من التحفظات، يمكن للبرلمان أيضاً أن يلعب دوراً مهماً في سحبها.



ثانياً. البرلمانات وتنفيذ الاتفاقية

5. تؤدي البرلمانات وأعضائها دوراً حبوياً في ضمان احترام المبادئ المنصوص عليها في الاتفاقية ولديهم مجموعة واسعة من الأدوات المتاحة لهم للقيام بذلك. يمكن للبرلمان، عند أدائه لواجبه التقليدي المتمثل في الإشراف على عمل الحكومة، أن يضمن امتثال الدول الأطراف امتثالاً كاملاً لأحكام الاتفاقية. تقع على عاتق البرلمانات وأعضائها مسؤولية أساسية في دورهم في "الدائرة الانتخابية"، التي تشكل أساس النظام القانوني. إن وظائف البرلمانات ولا سيما الوظائف التشريعية والمتعلقة بالموازنة والرقابة على الفرع التنفيذي للحكومة هي في صميم تنفيذ المبادئ والحقوق المنصوص عليها في الاتفاقية. يشمل تنفيذ الاتفاقية إدراج مبدأ عدم التمييز ضد المرأة في التشريعات الوطئية، بما في ذلك دستور الدولة الطرف. كما يفرض التزاماً على الدولة الطرف بإدانة التمييز ضد المرأة، وإلغاء جميع القوانين التمييزية، واعتماد تدابير خاصة مؤقتة، كلما كان ذلك مناسباً، للتعجيل بالمساواة الفعلية بين الرجال والنساء (الجندرية). كما للرجال والنساء (الجندرية). على هذا النحو، يمكن للبرلمانيين اتخاذ تدابير فعالة لضمان أن القوانين والسياسات والإجراءات والبرامج والموازنة تعكس المبادئ والالتزامات الواردة في الاتفاقية.

إن وظائف الميزنة (عملية وضع الموازنة) ومراقبة العمل الحكومي أمران حيويان لتحسين تنفيذ القوانين المتعلقة بالمساواة بين الرجال والنساء (الجندرية)، من خلال الموافقة على موازنات كافية رعاية منتظمة على تأثير التدابير الحكومية فيما يتعلق بأحوال المرأة.

يعكس البرلمان، بصفته جهازًا يمثل السكان ككل، تنوع الآراء والمصالح في البلاد بسبب امتياز وصوله إلى جميع السكان. وعلى هذا النحو، يمكن للبرلمانيين أن يلعبوا دوراً رئيساً في زيادة الوعي بالاتفاقية وبروتوكولها لدى السكان عموماً والنساء على وجه الخصوص.

ثالثاً. دور البرلمانات في صياغة التقارير ومتابعة الملاحظات الختامية للجنة

5. الدول غير ملزمة قانوناً بإشراك البرلمانات في صياغة التقارير بموجب المادة 18، حيث أن الدولة هي التي تتحمل المسؤولية الأساسية عن القيام بذلك. ومع ذلك، بما أن الاتفاقية ملزمة لجميع فروع الحكومة، فمن المستحسن أن تشرك الدول الأطراف البرلمان في عملية تقديم التقارير بموجب المادة 18 من الاتفاقية، وتنفيذ الاتفاقية ومتابعة الملاحظات الختامية للجنة. تُشجع الدول الأطراف بشدة على إنشاء آلية مناسبة لتيسير التعاون بين البرلمان والحكومة فيما يتعلق بمساهمة برلمانها في إعداد التقارير، ودورها في



متابعة الملاحظات الختامية للجنة. إن دور البرلمان في الرصد فيما يتعلق بامتثال الدولة لالتزاماتها الدولية يمكن أن يعزز إلى حد كبير تنفيذ توصيات اللجنة.

6. وبالتالي، من الضروري أن تحث الدول الأطراف البرلمان، الذي يوجد لدى العديد منه الآن بعض الهياكل القائمة، مثل اللجان البرلمانية التي تركز على حقوق الإنسان بما في ذلك المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية)، للقيام بدور نشط في عمل اللجنة بشكل عام، وكذلك في تنفيذ أحكامها في بلادهم.

رابعاً. عمل الاتحاد البرلماني الدولي وعلاقته باللجنة

10. يسعى الاتحاد البرلماني الدولي دائماً إلى إضفاء بُعد برلماني على التعاون الدولي وعمل اللجنة. وهي تلعب دوراً رئيساً في نشر الاتفاقية وبروتوكولها الاختياري بين البرلمانيين. خلال مؤتمراتها وفي دورات جمعيتها العامة، تدعو المنظمة بانتظام الدول التي لم تصدق على الاتفاقية وبروتوكولها الاختياري إلى القيام بذلك. كما تشجع الدول الأطراف التي أبدت تحفظات على الاتفاقية على سحبها والوفاء بالتزاماتها. يكتب الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي إلى رؤساء المجالس التشريعية لإبلاغهم بنظر اللجنة المرتقب في تقرير بلدهم. بمجرد توفر الملاحظات الختامية للجنة، يتم إرسال خطاب إلى البرلمان المعني للفت انتباهه إلى التوصيات المعتمدة. في عام 2003، نشر الاتحاد البرلماني الدولي، بمساعدة شعبة النهوض بالمرأة، دليلاً عملياً لاستخدام البرلمانيين بشأن الاتفاقية وبروتوكولها الاختياري. ينظم الاتحاد البرلماني الدولي كل عام جلسات إحاطة بشأن الاتفاقية موجهة إلى البرلمانيات على وجه الخصوص. كما يوفر الاتحاد البرلماني الدولي، بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، برامج المساعدة التقنية من أجل الدولي، بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، برامج المساعدة التقنية من أجل عام 2006، يزود الاتحاد البرلماني الدولي اللجنة بمعلومات خاصة بكل بلد بما في ذلك بيانات عن المشاركة السياسية للمرأة في البرلمان والحكومة وكذلك على المستوى المحلي فيما يتعلق بالدول التي تنظر اللجنة في تقاريرها.



خامساً - التوصيات

- 8. توصي اللجنة الدول الأطراف بضمان المشاركة الكاملة للبرلمان وأعضائه في عملية تقديم التقارير والتنفيذ الكامل للاتفاقية وبروتوكولها.
- 9. بالنظر إلى الدور الرئيس للبرلمان، توصي اللجنة الدول الأطراف بضمان توعية البرلمانيين، بوصفهم ممثلين للشعب، بعمل اللجنة واطلاعهم عليها حتى يتمكنوا من أخذها في الاعتبار في وظائفهم التشريعية ونقلها إلى دوائرهم الانتخابية ولعامة الجمهور.
- 10. توصي اللجنة بأن تضمن الدول الأطراف إتاحة جميع المعلومات ذات الصلة للبرلمانيين على أساس منتظم من خلال خدمات الدعم البرلمانية المناسبة.
- 11. وتوصي اللجنة كذلك بإبلاغ البرلمانيين بالمعلومات التي تتلقاها الحكومة بشأن التزاماتها كدولة طرف والمسائل الأخرى ذات الأهمية.
- 12. توصي اللجنة بأنه كلما دُعي أعضاء من اللجنة لزيارة دولة طرف، من المستحسن أن تنظم الدولة الطرف اجتماعات مع البرلمانيين.
- 13. تشجع اللجنة الدول الأطراف على أن تضمِّن تقاريرها معلومات عن جميع المبادرات البرلمانية في صياغة القوانين من أجل ضمان الإدماج الكامل لأحكام اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في التشريعات المحلية.
- 14. تكرر اللجنة تأكيد أهمية تعزيز الآلية الوطنية المكرسة للمساواة على مستوى البرلمان، مثل اللجان المعنية بالمساواة بين الرجال والنساء (الجندرية)، والبعثات والمعلومات المتعلقة بالاستفسارات المتعلقة بالعنف ضد المرأة، وتحسين التشريعات المتعلقة بالمساواة بين الرجال والنساء (الجندرية).
- 15. وتوجه اللجنة انتباه الدول الأطراف إلى أن الروابط المؤسساتية والعلاقات غير الرسمية مع المجتمع المدنى والمنظمات النسائية أساسية لتعزيز البرلمان لحقوق المرأة.
- 16. تشجع اللجنة الدول الأطراف على أن تضم في وفودها أمام اللجنة للنظر في تقريرها، أعضاء من البرلمان ومستشار خاص مسؤول عن العلاقات بين الحكومة والبرلمان من أجل تحسين إبراز المسؤوليات البرلمانية.
- 17. تدعو اللجنة الدول الأطراف إلى تقييم تعاونها مع برلماناتها الوطنية والبرلمانات الأخرى واتخاذ التدابير المناسبة لتعزيز التعاون بين البرلمانات من أجل تبادل أفضل الممارسات بشأن تنفيذ الاتفاقية.





FEM/31/4(a)-Inf.1 5 أيار/ مايو 2021 منتدى النساء البرلمانيات البند 4

المساهمة في أعمال الجمعية العامة الـ 142من منظور جندري

أ) الآثار المتعلقة بنوع الجندر لجائحة كوفيد- 19 وتحديد أولويات العمل البرلماني من أجل التعافي المراعى للمنظور الجندري

في آذار/ مارس ونيسان/ أبريل 2021، نظم الاتحاد البرلماني الدولي، بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، سلسلة من الفعاليات عبر الإنترنت التي ركزت على الجندر و كوفيد- 19 كما انعكس في عناوين الاجتماعات:

- ما هو المطلوب للوصول إلى التكافؤ بين الرجال والنساء (الجندرية) في المشاركة السياسية في العالم ما بعد كوفيد- 19 العالمية؟ (اجتماع برلماني افتراضي عقد في 23 آذار/ مارس 2021 مناسبة انعقاد الدورة الـ65 للجنة وضع المرأة التابعة للأمم المتحدة)¹
 - التمكين الاقتصادي للمرأة (اجتماع افتراضي عقد في 7 نيسان/ أبريل 2021)
 - العنف ضد النساء والفتيات (اجتماع افتراضي عقد في 14 نيسان/ أبريل 2021)
- البرلمانات التي تراعي الفوارق بين الرجال والنساء (الجندرية) والإصلاحات القانونية المراعية للمنظور الجندري (اجتماع افتراضي عقد في 21 نيسان/ أبريل 2021)

يذكر أن الاجتماع البرلماني الذي عقد في آذار/ مارس 2021 بمناسبة انعقاد الدورة الـ 65 للجنة وضع المرأة التي جمعت 164 برلمانياً، في حين حضر كل من الاجتماعات الافتراضية في نيسان/ أبريل 2021 حوالي 60 برلمانياً.

مكن الاطلاع على سرد أكثر تفصيلاً للاجتماع البرلماني الذي عقد بمناسبة الدورة الـ65 للجنة وضع المرأة في تقرير منفصل. 1



وأكدكل من المشاركين والمحاورين في الاجتماعات الافتراضية على أن تأثير الأزمات لم تكن أبدًا محايدة جندرياً وأن أزمة كوفيد- 19 لم تكن استثناءً. كانت النساء، اللواتي يمثلن الغالبية في قطاع الصحة واقتصاد الرعاية، على خط المواجهة في التصدي لوباء كوفيد- 19. بصرف النظر عن كونه أزمة صحية عامة، تسببت جائحة كوفيد- 19 في أزمة اقتصادية واجتماعية كاملة.

وقد تم الكشف مرة أخرى عن التفاوتات المتفشية وتفاقمها إلى التي تفاقمت إلى أبعد الحدود.

شعرت النساء والفتيات بشدة بالتداعيات الاقتصادية والاجتماعية. أدت تدابير الإغلاق والضغط الاقتصادي إلى زيادة تضخيم العنف ضد النساء والفتيات (VAWG)- جائحة الظل. بدون اتخاذ إجراءات منسقة للتخفيف من الآثار الجندرية لكوفيد- 19، كان هناك خطر يتمثل في فقدان المكاسب الهشة بين الرجال والنساء (الجندرية) التي تحققت خلال الـ 25 الماضية.

في مثل هذا الوقت الحرج، حيث تسعى البلدان جاهدة للاستجابة لتلك الأزمات متعددة الأوجه وأبعادها الجندرية، ظلت المرأة ممثلة تمثيلاً ناقصاً في معظم عمليات صنع القرار.

اتفق المشاركون على أن البرلمانات، من خلال العمل المنسق، في موقع فريد للإسهام في الإرادة السياسية لتحقيق التشريعات المراعية للمنظور الجندري، والإشراف على الإجراءات الحكومية وتخصيص الموارد، فضلاً عن تعبئة المجتمع في جهود التعافي المراعية للمنظور الجندري.

التمكين الاقتصادي للمرأة

تضررت النساء أكثر من الرجال بسبب تأثير كوفيد- 19 على الاقتصاد العالمي. بلغت خسائر التوظيف للنساء في عام 2020 خمسة في بالمئة مقارنة به 3.9 بالمئة بالنسبة للرجال، والسبب هو أن النساء (44 بالمئة) أكثر من الرجال (36 بالمئة) يعملن في قطاعات مثل السكن، والخدمات الغذائية، وتجارة الجملة، والتجزئة. تأثرت بشكل كبير بإجراءات الإغلاق. كما فقدت العديد من النساء وظائفهن فقط للوفاء بمسؤوليات المنزل والرعاية المتزايدة المتوقعة منهن كمقدمات رعاية بدون أجر. وهكذا أدت الجائحة إلى توسيع فجوة الأجور بين الرجال والنساء.

تحملت النساء ذوات الأجور المنخفضة، ولا سيما العاملات غير الرسميات، والعاملات في المنازل، والعاملات المهاجرات، والنساء اللاتي لا تتوفر لديهن إمكانية الوصول إلى الإنترنت أو لا يتمتعن بمهارات القراءة والكتابة، وكذلك النساء الفقيرات والمهمشات، وطأة الانميار الاقتصادي. ولم يقتصر الأمر على عدم حمايتهم بقوانين العمل، بل تم استبعادهم من برامج الحماية الاجتماعية ولم يكن لديهن إمكانية الحصول على القروض، ولكن تم تجاهلهن أيضاً من خلال حزم الإغاثة والتعافي من الأوبئة.



ونتيجة لذلك، بحلول عام 2021، كانت حوالي 435 مليون امرأة وفتاة تعيش على أقل من 1.90 دولار أمريكي في اليوم ودفع 47 مليون إلى الفقر.

لن يتعافى الاقتصاد بدون إعادة إدماج المرأة في القوى العاملة والقضاء على الفجوة بين الرجال والنساء (الجندرية) في العمالة. يجب اتخاذ تدابير لدعم النساء الأكثر تضررا من قيود كوفيد- 19، لمنع المزيد من الانتكاسات وتيسير عودة النساء إلى العمل. وشملت هذه التدابير توفير:

- الدعم المالي للنساء اللائي فقدن مصدر دخلهن
 - دعم الأسرة والمرأة في العمل غير المأجور
- مساعدة المرأة في إيجاد وظائف خارج القطاعات الأكثر تضرراً
- الوصول إلى خدمات رعاية الأطفال عالية الجودة و بأسعار معقولة.

كانت التدابير المذكورة أعلاه ضرورية على المدى القصير ولكنها لن تكفي للقضاء على الفجوة بين الرجال والنساء (الجندرية). كما أنما تمثل استثمارات طويلة الأجل في مجالات عالمية ومراعية للمنظور الجندري وأنظمة الحماية الاجتماعية للنساء اللواتي في أمس الحاجة إليها، وحالياً هناك نسبة 60 بالمئة من النساء غير مشمولات بأي نوع من أنواع الحماية الاجتماعية.

تحتاج خطط التعافي بعد كوفيد أيضاً إلى معالجة أوجه عدم المساواة التي طال أمدها، بما في ذلك التقسيم غير المتكافئ للعمل في المنزل، والفجوة في الأجور بين الرجال والنساء (الجندرية)، والتقليل من قيمة أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر التي تقوم بما النساء في الغالب. وقد وضعت بعض البلدان بالفعل سياسات أجور شفافة وسياسات جيدة التصميم لإجازة الرعاية. وتعهد آخرون للاستثمار في اقتصاد الرعاية والتعليم والصحة والقطاعات الاجتماعية، وإعطاء الأولوية لرعاية العمال من خلال التعويض العادل عن أعمال الرعاية وتوفير شبكات الأمان واستحقاقات العمل المناسبة.

(VAWG) جائحة الظل: العنف ضد النساء والفتيات

في ظل جائحة كوفيد- 19، بسبب الظروف المعيشية المحصورة بالتوتر الاقتصادي والخوف من الفيروس، زادت حالات العنف المبلغ عنها ضد النساء والفتيات في جميع أنحاء البلدان. في عام 2020، تعرضت 245 مليون امرأة للعنف الجنسي أو الجسدي من قبل شركائهن. على الأرجح كانت المخاطر أعلى بالنسبة للنساء من الفئات الضعيفة والمجتمعات المهمشة والمراهقات والنساء ذوات الإعاقة والنساء والفتيات في سياقات الصراع والتطرف العنيف والإرهاب والنزوح والهجرة.

علاوة على ذلك، أدت جائحة كوفيد- 19 إلى تفاقم أوجه القصور المتعلقة بالحماية وتوفير الخدمات الأساسية، ودعم المجتمع للناجين، ومحدودية الوصول إلى العدالة.



لذلك كانت الضرورة الأولى هي توفير وزيادة الموارد للخدمات من أجل الناجين - وهو جزء رئيسي من الاستجابات الوطنية لجائحة كوفيد- 19. على الرغم من وجود العديد من أوجه القصور، فقد تباينت الأوضاع بشكل كبير، وهناك أيضاً بلدان قامت بتوسيع هذه الخدمات وتكييفها في سياق الأزمة من خلال:

- ضمان الوصول إلى الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية
- توفير خطوط المساعدة والاستشارات على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع، بما في ذلك عبر الإنترنت
 - تعزيز الكفاءة والتسليم في الوقت المناسب لطلبات الحماية
 - الحفاظ على سير العدالة في قضايا العنف ضد النساء والفتيات.

وقد أعطت هذه الجهود الأولوية لاحتياجات الناجين وكفلت احترام حقوقهم وكرامتهم. ويلزم أيضاً بذل الجهود حتى يتسنى لمنظمات حقوق المرأة وجميع من كانوا أول المستجيبين للناجيات الحصول على الوسائل والتدريب المناسبين للقيام بمذا العمل بفعالية.

مع زيادة استخدام الإنترنت، تعرض المزيد من النساء والفتيات للعنف عبر الإنترنت مثل التهديدات والمضايقات والمعلومات المضللة والإساءة القائمة على الصور. وبينما لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به في هذا المجال، فقد اعتمدت بعض البرلمانات قوانين قوية تغطي هذا العنف الواسع الانتشار للغاية والضار.

تحتاج البرلمانات أيضاً إلى تعزيز الأطر التنظيمية للمنصات الإلكترونية وشركات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ودعوتها إلى:

- ضمان المساءلة على الإنترنت وواجب الرعاية والشفافية
- نصب حواجز حماية لخماية النساء والفتيات على الإنترنت
 - توفير مسارات إعداد التقارير.

أثر الانكماش الاقتصادي وإغلاق المدارس بشدة على الفتيات، مما أدى في كثير من الأحيان إلى تركهن المدرسة للمساعدة في زيادة الأعمال المنزلية. ونتيجة لذلك، ازداد أيضا زواج الأطفال والعنف الجنسي ضد الفتيات وحمل الفتيات. ظل إعطاء الأولوية للتعليم المستمر للفتيات والتعليم الآمن والاستثمار في برامج التعلم عن بعد من الأولويات حتى تتمكن الفتيات من تحقيق إمكاناتهن الكاملة.



أظهر عدد من الممارسات الجيدة أن منع العنف ضد المرأة والفتاة يجب أن يظل أولوية ويجب التأكيد عليه عندما:

- تعزيز استقرار الدخل والتمكين الاقتصادي للمرأة.
- العمل مع الفتيان والرجال للتشكيك في أدوار الرجال والنساء لكسر انتقال العنف عبر الأجيال.
 - إعطاء الأولوية لسياسات عمل الرعاية التي تراعى الفوارق بين الرجال والنساء (الجندرية).
 - الشراكة مع المجتمع المدني، بما في ذلك الزعماء الدينيين، لتغيير الأعراف الضارة بالجندر.

القيادة النسائية الآن أكثر أهمية من أي وقت مضى

كان التكافؤ بين الرجال والنساء (الجندري) في صنع القرار عاملاً أساسياً في معالجة الآثار الجندرية للجائحة بشكل مناسب.

ومع ذلك، ظلت المرأة ممثلة تمثيلاً ناقصاً إلى حد كبير بين صانعي القرار في جميع أنحاء العالم. شكلت النساء فقط ربع (25.5٪) أعضاء البرلمانات الوطنية. من بين 225 فرقة عمل لكوفيد- 19 في 137 دولة، كان أقل من ربعها بقيادة نساء وشكلت النساء 27 بالمئة فقط من أفرادها.

لقد أثر جائحة كوفيد- 19 على المشاركة السياسية للمرأة من نواح كثيرة، حيث قدمت التحديات والفرص. وأثناء الجائحة، كانت قدرة المرأة على المشاركة الكاملة في الحياة العامة محدودة بقدر أكبر لأنها تتحمل على نحو متزايد الأعمال المنزلية وأعمال الرعاية ولديها وصول أقل إلى الموارد المالية. بالنسبة للسياسيين، رجالاً ونساءً، أصبحت المنصات عبر الإنترنت أدوات فعالة للتفاعل مع ناخبيهم. وبينما ساعد العمل البرلماني عبر الإنترنت على تيسير التوازن بين العمل والحياة بالنسبة للبعض، فقد كشف للبعض الآخر عن الفجوة بين الرجال والنساء (الجندرية) في الوصول إلى التكنولوجيا ما أدى إلى تفاقم العنف على الإنترنت ضد النساء المشرعات.

لقد انتهز عدد من البرلمانات بالفعل فرصة انتشار جائحة كوفيد- 19 لتعزيز القيادة النسائية والمساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) في صنع القرار. ومع ذلك، يجب على البرلمانات أن تفعل المزيد، ولا سيما من أجل:

• تعزيز أو اعتماد حصص جديدة بين الرجال والنساء (الجندرية) بعدف تحقيق التكافؤ بين الرجال والنساء (الجندرية) على الإطلاق جميع مستويات صنع القرار. لكي تعمل حصص الجندر يجب أن تكون مصممة جيداً وطموحة ومدمجة بآليات إنفاذ قوية.



- تعزيز التدابير الإضافية مثل الحوافز المستهدفة للأحزاب السياسية، والتدابير التعليمية والتوعية، والتدابير التي تحد من تمويل الحملات.
- تؤدي البرلمانات أيضاً دوراً رئيسياً في بناء بيئة برلمانية وسياسة أكثر شمولية، وفي مكافحة العنف ضد النساء، بما في ذلك على الإنترنت، بدأ نواب برلمانيون بمناهضة التمييز ومناهضة التحرش بشكل حاسم ضمن الإطار التنظيمي داخل البرلمان.

يجب على البرلمانات التي تراعي الفوارق بين الرجال والنساء (الجندرية) أن تقود الطريق، بما في ذلك الإصلاحات القانونية المراعية للجندر

كان البرلمان الذي يراعي الفوارق بين الرجال والنساء (الجندرية) يرتكز على مبدأ المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية)؛ كان برلماناً عزز المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) في جميع جوانب عمله وأدائه؛ والتي وفرت بيئة مواتية للرجال والنساء للمشاركة والقيادة على قدم المساواة. في حين أن تعزيز السياسات والقوانين المتعلقة بالمساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) كان في كثير من الأحيان نتيجة لزيادة دور المرأة في صنع القرار، لا يمكن تحقيق تقدم مستدام إلا إذا تم تعزيز المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) من قبل النساء والرجال والبرلمانيين والموظفين البرلمانيين على حد سواء، وكذلك من خلال الأحزاب السياسية والبرلمان بشكل عام.

كان تعزيز البرلمانات التي تراعي الفوارق بين الرجال والنساء (الجندرية) أمراً أساسياً لضمان الاستجابة المناسبة لكوفيد- 19 والتعافي من منظور جندري. لبناء مجتمعات أكثر مرونة حيث يمكن للمرأة أن تزدهر دون تمييز، يجب إلغاء جميع الأحكام القانونية التي تعوق المرأة. وما زال الطريق طويلاً: ففي الوقت الحالي، ما زالت 2.5 مليار امرأة وفتاة يتعرضن للتمييز من قبل قوانين بلدانهن. وللبرلمان دور بالغ الأهمية يجب أن يؤديه ويجب أن يكون مناسباً لغرض اعتماد تشريعات وسياسات مراعية للمنظور الجندري وضمان تنفيذها بشكل ملائم. ولكي يحدث ذلك، يجب أن يبدأ التغيير داخل البرلمانات، وفي نفاية المطاف، من المرجح أن تؤدي النتائج البرلمانية إلى تعزيز المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) للجميع.

يجب اتخاذ عدد من الخطوات لبناء عمليات برلمانية مراعية للمنظور الجندري، بما في ذلك التشريعات والموازنات والرقابة التي تراعي الفوارق بين الرجال والنساء (الجندرية) للاستجابة لجائحة كوفيد- 19 وإعادة البناء بشكل أفضل. اتخذت بعض البرلمانات بالفعل أو كانت تعمل على تكثيف التدابير التالية في أعقاب الجائحة:



- ضمان مشاركة المرأة وقيادتها على قدم المساواة في جميع عمليات صنع القوانين والرقابة، بما في ذلك تلك المتعلقة بجائحة كوفيد- 19.
- دعم إنشاء التجمعات البرلمانية النسائية عبر الأحزاب والتآزر مع المجموعات النسائية من المجتمع المدنى.
- إعطاء تفويض لجميع اللجان الدائمة والمخصصة للنهوض بالمساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) وضمان قدرتها على القيام بذلك.
- تكليف الحكومة بموازنات جندرية وتوفير البيانات المصنفة حسب الجندر من قبل الحكومة حتى يتمكن البرلمان من مراقبة تأثير القوانين والموازنات والسياسات بشكل مناسب، بما في ذلك كيفية ارتباطها بالاستجابات الصحية والاقتصادية والاجتماعية لأزمة كوفيد 19، ويمكن تعديلها وفقاً لذلك.

تطلب إصلاح العمليات البرلمانية إرادة سياسية قوية وموافقة مختلف أصحاب المصلحة. بالفعل قبل تفشي جائحة كوفيد- 19 وأيضاً بعده، قام عدد من القادة البرلمانيين بالترويج لعمليات المراجعة الداخلية القائمة على خطة عمل الاتحاد البرلماني الدولي للبرلمانات التي تراعي الفوارق بين الرجال والنساء (الجندرية) ومجموعة أدوات التقييم الذاتي ذات الصلة.

المتابعة

قال أكثر من نصف المشاركين في سلسلة الفعاليات الافتراضية المذكورة الذين أجابوا على استبيان تقييم الاتحاد البرلماني الدولي إن مثل هذه الاجتماعات جعلتهم يشعرون بأنهم أفضل استعداداً لاتخاذ إجراءات تستجيب للجندر في واحد على الأقل من مجالات التركيز الأربعة المذكورة أعلاه (العلاقات على الأقل 4 من 5).

ستغذي استنتاجات الاجتماعات المذكورة أعلاه مداولات واستنتاجات المناقشة العامة للجمعية العامة ال العامة الدين الدولي حول الموضوع العام التغلب على الجائحة اليوم وبناء غد أفضل: دور البرلمانات.





FEM/31/4(a)-Inf.2 2021 نيسان/ أبريل 2021 منتدى النساء البرلمانيات البند 4

المساهمة في عمل الجمعية العامة الـ 142من منظور جندري

أ) الآثار المتعلقة بنوع الجندر لجائحة كوفيد- 19 وتحديد أولويات العمل البرلماني من أجل التعافى المراعى للمنظور الجندري

مذكرة توجيهية حول حقوق التحدّث

خلال الجلسة الأولى (10 أيار/ مايو) لمنتدى النساء البرلمانيات، ستتم دعوة المشاركات إلى مناقشة تفاعلية حول الموضوع المعنون نحو تعافي مستجيب للجندر في مرحلة ما بعد كوفيد. سيتبع المناقشة التفاعلية عرض نتائج وتوصيات سلسلة الحوار البرلماني الدولي التي تُعقد افتراضياً تحت رئاسة مكتب النساء البرلمانيات للاتحاد البرلماني الدولي، بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

ستركز المناقشة على إعطاء الأولوية للإجراءات البرلمانية التشريعية والرقابية والميزنية من أجل الاستجابة للجندر بعد تفشي فيروس كورونا المستجد. تفيد استنتاجات المناقشة في المساهمة من منظور المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) لمنتدى النساء البرلمانيات في أعمال الجمعية العامة الـ 142 للاتحاد البرلماني الدولي وموضوعها العام التغلب على الجائحة اليوم وبناء غد أفضل: دور البرلمانات.

خلال هذا الجزء، أعضاء البرلمانات مدعوون للإجابة على الأسئلة الرئيسة التالية:

• ما هي التدابير التي يتخذها برلمانكم لتحقيق التكافؤ بين الرجال والنساء (الجندري) في صنع القرار في البرلمان وفي فرق عمل كوفيد- 19؟



- كيف يتم تضمين الاعتبارات الجندرية في الحزم الاقتصادية والموازنات والإصلاحات ذات الصلة، بما في ذلك ما يتعلق بالحماية الاجتماعية ودعم النساء العاملات ورائدات الأعمال كجزء من الاستجابة لكوفيد- 19 والتعافي؟
- هـ كيف عالج برلمانكم قضية العنف القائم على الجندر ضد النساء والفتيات في سياق الجائحة؟
- هل بذل البرلمان جهوداً لتعزيز قدرته على تعميم المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) في أعماله التشريعية والرقابية، بما في ذلك عن طريق إنشاء آليات جديدة مثل وحدة أو لجنة الجندر؟ هل شرع البرلمان في إصلاحات قانونية مراعية للمنظور الجندري؟

سيتم تقديم المناقشة التفاعلية من قبل الرئيس وبعد ذلك سيتم دعوة المشاركين إلى مناقشة مباشرة حول الموضوع.

يحق لأعضاء البرلمانات الوطنية للبلدان المعترف بها من قبل الأمم المتحدة و/ أو الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي أخذ الكلمة أثناء المناقشة التفاعلية.

يمكن لأعضاء المجالس البرلمانية الإقليمية والدولية الأعضاء المنتسبين في الاتحاد البرلماني الدولي أخذ الكلمة خلال هذا الجزء إذا سمح الوقت بذلك.

يمكن لأعضاء البرلمانات أن يطلبوا الكلمة للإدلاء ببيان عفوي. لن يتم الإعلان عن قائمة المتحدثين مسبقاً. سيدعو الرئيس أعضاء البرلمانات إلى أخذ الكلمة من قبل الرئيس كلما سمح الوقت بذلك.

من أجل تسهيل المناقشات المباشرة والتفاعلية، لن يكون من الممكن المساهمة عبر بيانات الفيديو المسجلة مسبقاً.

المداخلات المباشرة يجب ألا تتجاوز دقيقتين (كحد أقصى).

نرحب بأعضاء البرلمانات الوطنية وأعضاء المجالس البرلمانية الإقليمية والدولية لتقديم كلماتهم عبر وظيفة الدردشة في الفعالية.

يمكن للمشاركين الآخرين، بما في ذلك المراقبين الدائمين للاتحاد البرلماني الدولي، أخذ الكلمة إذا ومتى سمح الوقت بذلك. يجب ألا تتجاوز المداخلات المباشرة دقيقة واحدة (كحد أقصى).



بالإضافة إلى ذلك، لضمان سير الإجراءات بسلاسة، يوصى بشدة أن يطلع المشاركون على مسذكرة الترتيبات الفنية الستي ستتاح على صفحة الويب للاتحاد البرلماني الدولي: https://www.ipu.org/event/142nd-ipu-assembly#event-sub-pagedocuments/.





FEM/31/4(b)-Inf.1 7 أيار/ مايو 2021 منتدى النساء البرلمانيات البند 4

المساهمة في عمل الجمعية العامة الـ 142من منظور جندري

ب) تعميم المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) في مشاريع القرارات قيد النظر في الجمعيتين العامتين الـ 142 والـ 143

أولاً. الروابط إلى مشاريع القرارات التي تم النظر فيها خلال الجمعية العامة الـ 142 للاتحاد البرلماني الدولي

• مشروع قرار بشأن الاستراتيجيات البرلمانية لتعزيز السلم والأمن ضد التهديدات والصراعات الناتجة عن الكوارث المرتبطة بالمناخ وعواقبها (اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين):

file:///C:/Users/LOFF17~1/Temp/452/CMT1-Draft%20resolution-consolidated%20drafting%20comm-e.pdf

• مشروع قرار بشأن تعميم الرقمنة والاقتصاد الدائري لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الاستهلاك والإنتاج المسؤولان (اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة):

file:///C:/Users/LOFF17~1/Temp/452/CMT2-Draft%20Resolution-Drafting%20Committee-final-e.pdf

ثانياً. رابط للوثائق المتعلقة بمشروع القرار الذي سيُنظر فيه في الجمعية العامة الـ 143 للاتحاد البرلماني الدولي

• مذكرة توضيحية - مناقشة تحضيرية للقرار التالي بشأن التشريع في جميع أنحاء العالم لمكافحة الاستغلال الجنسي للأطفال عبر الإنترنت (اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان)

 $file: ///C: /Users/LOFF17 \sim 1/Temp/452/CMT3-Concept-note-debate-resolution-e.pdf$





FEM/31/5-Inf.1 2021 نيسان/ أبريل 2021 منتدى النساء البرلمانيات البند 5

انتخابات مكتب النساء البرلمانيات

في الجمعية النظامية المقبلة، سيُطلب من منتدى النساء البرلمانيات تجديد نصف أعضاء مكتبه. من المقرر انتخاب ممثلتين إقليميتين من كل مجموعة جيوسياسية، لمدة أربع سنوات، ليحلوا محل الممثلتين الإقليميتين اللتين انتهت فترة ولايتهم في نيسان/ أبريل 2020.

وفقاً لقواعد منتدى النساء البرلمانيات، لا يجوز إعادة انتخاب العضو المتقاعد في المكتب لمدة عامين.

كما سيُّدعي منتدى النساء البرلمانيات لملء المقاعد الشاغرة في مكتب النساء البرلمانيات:

- ممثل إقليمي للمجموعة الإفريقية (نهاية نيسان/ أبريل 2022) لملء المقعد الذي تركته السيدة درامي (مالي) التي لم تعد نائبة في البرلمان.
- ممثل إقليمي للمجموعة العربية (نهاية نيسان/ أبريل 2022) لملء المقعد الذي تركته السيدة عفراء البسطي (دولة الإمارات العربية المتحدة) التي لم تعد نائبة.
- ممثل إقليمي لمجموعة آسيا والمحيط الهادئ (نماية نيسان/ أبريل 2022) لشغل مقعد السيدة حسيني (الجمهورية الإسلامية الإيرانية)، التي لم تعد نائبة.
- ممثل إقليمي واحد لمجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي (نماية الفترة نيسان/ أبريل 2022) لشغل مقعد السيدة سوسا دي روداس (السلفادور)، التي لم تعد نائبة في البرلمان
- ممثل إقليمي واحد لمجموعة الـ 12+ (نهاية شهر نيسان/ أبريل 2022) لملء المقعد الذي تركته السيدة توليلي (نيوزيلندا)، التي لم تعد عضواً في البرلمان.



ستجرى الانتخابات على أساس الترشيحات الواردة من المجموعات الجيوسياسية المعنية.

في ضوء قاعدة المنتدى بشأن تعزيز المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) وتكوينه الحالي، يجوز للنساء للبرلمانيات فقط تقديم ترشيحاتهن لهذه الشواغر الخمسة.



Inter-Parliamentary Union For democracy, For everyone.

الجمعية العامة الـ 142 للاتحاد البرلماني الدولي دورة افتراضية، 24-28 أيار/ مايو 2021

FEM/31/6-Inf.1 2021 نیسان/ أبريل 15 منتدى النساء البرلمانيات البند 6

حلقة نقاش جيل المساواة في البرلمانات ومن خلالها

الأربعاء، 12 أيار/ مايو 2021، من الساعة 14:00 - 16:00 بالتوقيت الصيفي لوسط أوروبا فعالية افتراضية

شهد عام 2020 عدة معالم مهمة: 25 عاماً منذ اعتماد إعلان ومنهاج عمل بيجين، والذكرى العشرين لقرار مجلس الأمن 1325 بشأن المرأة والسلم والأمن، وخمس سنوات منذ دخول خطة التنمية المستدامة لعام 2030 حيز التنفيذ. ومع ذلك، فإن العديد من الأهداف المحددة في هذه الأدوات الرئيسية لا يزال بعيد المنال.

في ظل هذه الخلفية، قررت هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بالشراكة مع حكومتي فرنسا والمكسيك وجماعات المجتمع المدني، إطلاق منتدى جيل المساواة، وهو منصة فريدة تركز على الحوار بين الأجيال والتعاون بين أصحاب المصلحة المتعددين لتحقيق المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية). والهدف من ذلك هو زيادة الالتزامات لتسريع التقدم في عقد العمل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030.

لا شك في أن تحقيق أهداف التنمية المستدامة يتطلب سد الفجوات بين الرجال والنساء (الجندرية) في جميع مجالات الحياة. يركز منتدى جيل المساواة بشكل خاص على المجالات التالية:

- 1. العنف القائم على الجندر
- 2. العدالة الاقتصادية والحقوق



- 3. الاستقلالية الجسدية والصحة والحقوق الجنسية والإنجابية
 - 4. العمل النسوي من أجل العدالة المناخية
- 5. التكنولوجيا والابتكار لتحقيق المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية)
 - 6. الحركات والقيادة النسوية

في آذار/ مارس 2021، كشف الاتحاد البرلماني الدولي، بالتعاون مع كيانات أخرى، عن مشروع مجالات عمل ذات أولوية في إطار البنود الستة أعلاه، كل منها مطابق لتحالف العمل. تمت مناقشة مشروع المجالات ذات الأولوية لتحالف العمل باستفاضة مع أصحاب المصلحة الآخرين المهتمين خلال منتدى جيل المساواة الذي استضافته المكسيك، ويتم الآن الانتهاء منه.

نظراً لأن مرحلة الالتزام قد بدأت للتو وستتوج في منتدى باريس في حزيران/ يونيو 2021، سيوفر منتدى النساء البرلمانيات مساحة لمناقشتها وصياغتها، سواء من حيث ما يمكن أن يتعهد أعضاء البرلمان بفعله بشكل فردي، وبما يمكن أن تلتزم به مؤسساتهم.

- سيتم دعوة المشاركين في حلقة النقاش لتبادل الأفكار حول ما يلي:
- هل برلمانكم منخرط حالياً في إلغاء القوانين التمييزية أو النظر في تشريعات جديدة لضمان حقوق المرأة والمساواة بين الرجال والنساء (الجندرية)، لا سيما فيما يتعلق بالعنف القائم على الجندر والعدالة الاقتصادية والصحة والحقوق الجنسية والإنجابية؟ ما هي الجهود التي يمكن بذلها لتسريع مثل هذه الإصلاحات القانونية؟
- ما الذي يتطلبه الأمر للوصول إلى التكافؤ بين الرجال والنساء (الجندرية) وضمان وجود مجموعات متنوعة من القيادات الشابة على جميع مستويات صنع القرار وفي جميع المجالات، هما في ذلك الاقتصاد والعمل المناخى والتكنولوجيا؟
- هل لدى برلمانكم تفويض مؤسساتي و/ أو هيئة مخصصة و/ أو خبرة داخلية لتعزيز المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) في جميع مجالات عمله؟ يرجى إعطاء أمثلة عن الأثر الذي أحدثته آليات تعميم مراعاة المنظور الجندري وتحديد ما يمكن أن تفعله أكثر من ذلك.
- هل برلمانكم مجهز لتصميم واعتماد ومراقبة المالية العامة والموازنة من منظور الجندر؟ إذا لم يكن الأمر كذلك، فما هي التدابير المتوخاة لتحقيق هذا الهدف؟
- كيف يمكن للبرلمانات وأعضاء البرلمان الأفراد أن يكونوا قدوة في معاجمة التصدي للعنف القائم على نوع الجنس والتحيز الجنساني في البرلمان؟



- ما هي التدابير التي ستتخذها لإشراك جماعات المجتمع المدني والفتيات المراهقات حتى يتسنى لهن التعبير عن مخاوفهن والتأثير على عمليات صنع القرار البرلماني؟

أثناء حلقة النقاش، سيتم التركيز على قيادة الشباب والفتيات المراهقات، بما يتماشى مع دور الاتحاد البرلماني الدولي بوصفه قائداً مشاركاً لتحالف العمل من أجل المساواة بين الأجيال بشأن الحركات والقيادة النسوية. سيتم إطلاع المشاركين على دعوة العمل بشأن مشاركة وقيادة الشابات الصادرة عن الاتحاد البرلماني الدولي ومكتب مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة المعني بالشباب في آذار / مارس 2021. بالإضافة إلى ذلك، ستوفر المناقشة فرصة للنواب للاستماع إلى رأي الفتيات المراهقات والنساء الفتيات حول ما يتطلبه الأمر ليشعرن بالتمكين في المشاركة في الحياة العامة والمساهمة في اتخاذ القرارات التي يمكن أن تبنى لهن مستقبلاً أفضل.





الجمعية العامة الـ 142 للاتحاد البرلماني الدولي دورة افتراضية، 24-28 أيار/ مايو 2021

FEM/31/7-Inf.1 7 أيار/ مايو 2021 منتدى النساء البرلمانيات البند 7

مذكرة بشأن انتخاب الهيئة الرئاسية لمكتب النساء البرلمانيات

يُدعى المنتدى اله 31 للبرلمانيات إلى تجديد نصف عضوية مكتب النساء البرلمانيات، لتحل محل الممثلات الإقليميات اللائي انتهت ولايتهن في نيسان/ أبريل 2020.

من المقرر انتخاب ممثلتين إقليميتين من كل مجموعة جيوسياسية لمدة أربع سنوات.

سيستبدل منتدى النساء البرلمانيات أيضاً خمسة أعضاء، من المجموعة الإفريقية، والمجموعة العربية، ومجموعة العربية، ومجموعة آسيا والمحيط الهادئ، ومجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومجموعة الـ 12+ على التوالي، الذين لم يعودوا أعضاء في البرلمان وتنتهي مدة عضويتهم في المكتب في نهاية نيسان/ أبريل 2022.

وعقب هذه الانتخابات، التي ستجرى في الجلسة الأولى للمنتدى في 10 أيار/ مايو 2021، وعملاً بالمادة 33 من قواعد منتدى النساء البرلمانيات، يقوم منتدى البرلمانيات، بناءً على اقتراح المكتب، بانتخاب الرئيس والنائب الأول للرئيس والنائب الثاني لرئيس المكتب من بين البرلمانيات من مختلف الأقاليم. ستجرى هذه الانتخابات في الجلسة الثانية للمنتدى في 12 أيار/ مايو 2021.

مكتب النساء البرلمانيات المنتخب في 10 أيار/ مايو سيجتمع في تاريخ 11 أيار/ مايو من الساعة 14:00 إلى 15:30 بتوقيت وسط أوروبا الصيفي (بتوقيت جنيف) عبر الإنترنت، في اجتماع مغلق على منصة زووم، لاختيار ثلاثة من عضواته ليقترحوا على منتدى النساء البرلمانيات شغل مناصب رئيس ونائبة أولى للرئيس ونائبة ثانية لرئيس المكتب.

يستأنف المنتدى أعماله في 12 أيار/ مايو، وينتخب، بناء على اقتراح المكتب، الرئيس والنائب الأول للرئيس والنائب الثاني للرئيس. يتم انتخاب الرئيسات الجدد لمكتب النساء البرلمانيات لمدة عامين.





Virtual session, 24-28 May 2021

31st SESSION OF THE WOMEN PARLIAMENTARIANS

DOCUMENTS

ITEM 2 - Adoption of the agenda

FEM/31/A.1-rev

ITEM 3 - Recent activities to advance gender equality

(b) Update on recent IPU activities for the promotion of gender equality

FEM/31/3(b)-Inf.1 – Presentation (PPT) on Women in parliament and links to recent IPU publications: report on Women in parliament in 2020 and Map on Women in Politics 2021

FEM/31/3(b)-Inf.2 – Report of the IPU-UN Women Parliamentary Meeting on the occasion of the 65th session of the Commission on the Status of Women

FEM/31/3(b)-Inf.3 – IPU cooperation with the Committee on the Elimination of Discrimination against Women

ITEM 4 - Contribution to the work of the 142th Assembly from a gender perspective

FEM/31/4(a)-Inf.1 – Report on the Inter-parliamentary dialogue series on *Inter-parliamentary Dialogue series of virtual meetings on gender-responsive recovery post COVID-19* held in March and April 2021

FEM/31/4(a)-Inf.2: Guidance note for the interactive discussion: *Towards a gender responsive post-COVID recovery*

FEM/31/4(b)-Inf.1: Links to Resolutions considered during the 142nd IPU Assembly on *Parliamentary strategies to strengthen peace and security against threats and conflicts resulting from climate-related disasters and their consequences* (Standing Committee on Peace and International Security) and on *Mainstreaming digitalization and the circular economy to achieve the SDGs, particularly responsible consumption and production* (Standing Committee on Sustainable Development)

Link to documents on the draft resolution to be considered at the 143rd IPU Assembly on *Legislation worldwide to combat online sexual child exploitation* by the Standing Committee on Democracy and Human Rights

ITEM 5 - Elections to the Bureau of Women Parliamentarians

FEM/31/5-Inf.1 - Document on elections of the regional representatives to the Bureau of Women Parliamentarians

ITEM 6 - Panel discussion. Generation Equality in and through parliaments

FEM/31/6-Inf.1 - Information note

ITEM 7 – Elections of the presiding officers of the Bureau of Women Parliamentarians

FEM/31/7-Inf.1 – Note on the election of the Presiding officers at the Bureau of Women Parliamentarians





142nd IPU ASSEMBLY AND RELATED MEETINGS May 2021

FEM/31/A.1-rev 22 April 2021

31st session of the Forum of Women Parliamentarians

Provisional agenda

I. MEETING SCHEDULE AND SPEAKING ARRANGEMENTS

The 31st session of the Forum of Women Parliamentarians will be held virtually on an integrated digital platform. The Forum will have two sittings: the first on **Monday**, **10 May**, **from 14:00 to 17:00 CEST**; and the second on **Wednesday**, **12 May**, **from 14:00 to 16:00 CEST**.

The session of the Forum of Women Parliamentarians is open to women and men parliamentarians who wish to take part in the various discussions and debates. The session is meant to elicit spontaneous and active debate. Speaking time may not exceed two minutes. There will be no formal list of speakers. In plenary, participants will be able to request the floor using the raise hand button of the digital platform.

II. ANNOTATED PROVISIONAL AGENDA

First sitting
Virtual, Monday, 10 May 2021, from 14:00 to 17:00 CEST

- 1. Welcoming remarks
- 2. Adoption of the agenda
- 3. Recent activities to advance gender equality
 - (a) Report of the Bureau of Women Parliamentarians
 Participants will be briefed about the Bureau's deliberations at its sessions held in Belgrade on 13 October 2019 and virtually on 9 March 2021.
 - (b) Update on recent IPU activities for the promotion of gender equality Participants will be briefed about the IPU's recent publications and activities to promote gender equality.

The session will conclude by 14:45 CEST

- 2 - FEM/31/A.1-rev

4. Contributing to the work of the 142nd Assembly from a gender perspective

(a) Gender-related impacts of the COVID-19 pandemic and prioritizing parliamentary action for gender-responsive recovery

The General Debate of the 142nd Assembly of the IPU focuses on the theme *Overcoming the pandemic today and building a better tomorrow: the role of parliaments.*

The impacts of crises are never gender neutral, and the COVID-19 crisis is no exception. Beyond the public health crisis, the COVID-19 pandemic has brought about dire economic and social consequences. As in other crises, rampant inequalities have once again been revealed and further exacerbated. The economic and social fallouts are felt hard by women as they are more likely to be found in vulnerable socioeconomic situations: they are more likely to be employed in the hard-hit economic sectors and occupy ill-protected jobs. Lockdown measures and economic pressure have also further amplified the various forms of violence against women and girls (VAWG) – the shadow pandemic.

Parliaments and their members are in a unique position to exercise political will and contribute gender-responsive action to mitigate the impact of COVID-19 on women and girls and to drive a gender-responsive post-pandemic recovery.

Participants will have an interactive discussion on the theme <u>Towards a gender-responsive</u> <u>recovery post COVID-19</u>. Following short briefings on recent IPU debates on the gendered dimensions of COVID-19, they will be provided with an opportunity to exchange on priority action in this area.

Under the leadership of the IPU Bureau of Women Parliamentarians, the IPU organized the *Interparliamentary Dialogue series of virtual meetings on gender-responsive recovery post COVID-19* held in March and April 2021 in partnership with UN Women.

The Inter-parliamentary Dialogue series aimed to build an evidence-based understanding of the impact of COVID-19 on the advancement of gender equality and the empowerment of women and girls; exchange peer to peer experiences, good practices, lessons learned and advice; and to identify legislative, oversight and budgetary parliamentary actions for gender-responsive recovery. The virtual meetings focused respectively on women's political participation, women's economic empowerment, violence against women and girls, and gender-sensitive parliaments and gender-responsive legal reforms.

The series also aimed to inform the Forum of Women Parliamentarians in the preparation of its contribution to mainstreaming gender equality in the deliberations and outcomes of the 142nd Assembly of the IPU.

Reports of the *Inter-parliamentary Dialogue series of virtual meetings on gender-responsive recovery post COVID-19*, including findings and recommendations, will be presented by members of the Bureau of Women Parliamentarians who led the Inter-parliamentary Dialogue series.

Interactive discussion: Towards a gender responsive post-COVID recovery

The presentation of findings and recommendations of the Inter-parliamentary Dialogue series will be followed by an interactive discussion among the members of the Forum of Women Parliamentarians. The discussion will focus on prioritizing legislative, oversight and budgetary parliamentary actions for gender responsive post-COVID recovery.

The conclusions of the discussion will form the contribution from a gender equality perspective of the Forum of Women Parliamentarians to the work of the 142nd Assembly of the IPU on Overcoming the pandemic today and building a better tomorrow: the role of parliaments.

FEM/31/A.1-rev

(b) Mainstreaming gender equality in the draft resolutions under consideration at the 142nd and 143rd Assemblies

Two draft resolutions are on the agenda of the 142nd Assembly, entitled "Parliamentary strategies to strengthen peace and security against threats and conflicts resulting from climate-related disasters and their consequences" (Standing Committee on Peace and International Security) and "Mainstreaming digitalization and the circular economy to achieve the SDGs, particularly responsible consumption and production" (Standing Committee on Sustainable Development).

Under the special procedure put in place in light of the current pandemic, the Standing Committees will meet in the weeks preceding the Assembly and will endorse the resolutions through a written silence procedure. Members of the Bureau of Women Parliamentarians take part as ex-officio members in the bureaus, drafting committees and meetings of the respective Standing Committees, in order to ensure a gender perspective is integrated in their work.

The participants will be briefed on the above-mentioned draft resolutions and the inclusion of a gender perspective in each of them.

In preparation for the 143rd Assembly, participants will discuss the theme of the next resolution of the Standing Committee on Democracy and Human Rights, entitled "Legislation worldwide to combat online sexual child exploitation", to be adopted at the 143rd Assembly. The objective of the discussion is to identify gender-related priorities to share with the co-rapporteurs for the upcoming resolution. On behalf of the Forum of Women Parliamentarians, a discussion summary will be presented by a member of the Bureau of Women Parliamentarians at the Standing Committee's meeting on 18 May on the theme of its next resolution.

The session will end by 16:30 CEST

5. Elections to the Bureau of Women Parliamentarians

The Forum of Women Parliamentarians will renew half of the membership of its Bureau to replace those regional representatives whose terms expired in 2020 and had been extended until the 142nd Assembly, as well as those members who have lost their seats in parliament.

After the elections, the sitting will be suspended until 12 May to allow the newly constituted Bureau of Women Parliamentarians to meet *in camera* and select candidates for the positions of presiding officers: President, First Vice-President and Second Vice-President of the Bureau.

The sitting will end at 17:00 CEST

Second sitting
Virtual, Wednesday, 12 May 2021, from 14:00 to 16:00 CEST

6. Panel discussion – Generation Equality in and through parliaments (Concept note attached)

The panel discussion will conclude by 15:30 CEST

7. (continued) Elections of the presiding officers of the Bureau of Women Parliamentarians (15:30–15:55 CEST)

The Forum of Women Parliamentarians will resume its sitting to elect the President, First Vice-President and Second Vice-President proposed by the Bureau of Women Parliamentarians.

8. Venue and date of the 32nd session of the Forum of Women Parliamentarians

The sitting will end at 16:00 CEST.

COMPOSITION AND OFFICERS OF THE BUREAU OF WOMEN PARLIAMENTARIANS (as at 15 March 2021)

PRESIDING OFFICERS (April 2018–2020) President: Ms. S. Wakarura Kihika (Kenya) First Vice-President: Vacant

Second Vice-President: Vacant

REGIONAL REPRESENTATIVES		Expiry of term
African Group: <i>Vacant</i> Ms. K. Bukar Abba (Nigeria)	Ms. S. Wakarura Kihika (Kenya) Vacant	April 2022 April 2020
Arab Group: <i>Vacant</i> Ms. H. Alhelaissi (Saudi Arabia)	Ms. I. Almlohi (Syrian Arab Republic) Vacant	April 2022 April 2020
Asia-Pacific Group: Ms. P. Maadam (India) Ms. S. Sirivejchapun (Thailand)	Vacant Ms. R.W Karirathna (Sri Lanka)	April 2022 April 2020
Eurasia Group: Ms. E. Vtorygina (Russian Federation) Ms. L. Gumerova (Russian Federation)	Ms. Z. Greceanîi (Rep. of Moldova) Vacant	April 2022 April 2020
Group of Latin American and the Caril Ms. J. Álvarez Vera (Chile) <i>Vacant</i>	bbean: Vacant Vacant	April 2022 April 2020
Twelve Plus Group: <i>Vacant</i> Ms. S. Ataullajhan (Canada)	Ms. L. Vasylenko (Ukraine) Ms. S. Koutra-Koukouma (Cyprus)	April 2022 April 2020
MEMBERS OF THE EXECUTIVE COMMITTEE (ex officio, for the duration of their term on the Executive Committee)		Expiry of term
Ms. B. Argimón (Uruguay) Ms. E. Anyakun (Uganda) Ms. C. Widegren (Sweden) Ms. P. Krairiksh (Thailand) Ms. A.D. Mergane Kanouté (Senegal) Ms. L. Fehlmann Rielle (Switzerland)	in on the Executive Committee)	October 2024 October 2023 October 2023 October 2023 April 2023 October 2021
PRESIDENTS OF THE FORUM OF WOMEN PARLIAMENTARIANS (ex officio for two years)		Expiry of term
Ms. R. Al Mansoori (Qatar)		April 2021



Virtual session, 24-28 May 2021

Forum of Women Parliamentarians Item 3

FEM/31/3(b)-Inf.2 6 May 2021

RECENT ACTIVITIES TO ADVANCE GENDER EQUALITY

b) Update on recent IPU activities for the promotion of gender equality

Parliamentary meeting on the occasion of the 65th session of the Commission on the Status of Women

Virtual event - 23 March 2021

- 1. The IPU and UN Women organized a virtual parliamentary event entitled *What will it take to reach gender parity in political participation in a post-COVID-19 world?* The meeting took place on 23 March 2021 on the virtual platform Interprefy, on the occasion of the virtual 65th session of the Commission on the Status of Women (CSW). It included two sittings to accommodate different time zones.
- 2. The event both sittings combined brought together 164 parliamentarians (155 women parliamentarians) from 88 countries, as well as 566 observers, including parliamentary staff, government officials, representatives of international organizations and civil society.
- 3. The sittings were respectively opened by Ms. Phumzile Mlambo-Ngcuka, Executive Director of UN Women, Ms. Asa Regner, Deputy Executive of UN Women, and Mr. Martin Chungong, IPU Secretary General. The meeting was chaired by Ms. Susan Kihika, member of the Kenyan Senate and President of the IPU Bureau of Women Parliamentarians. Panellists included members of parliament from Canada, Colombia, Mexico, Nepal, Peru, Rwanda, Senegal, the United Arab Emirates, and the United Kingdom.
- 4. Participants discussed recent developments in their respective countries in the area of women's participation in parliament, including the impact of the COVID-19 pandemic in this regard. They exchanged on good practices, including on electoral law reform carried out during the pandemic, the challenges lying ahead, as well as on priority actions for achieving gender parity in parliaments. The following views were shared and a way-forward was proposed.
- 5. Gender parity in decision-making was key to adequately addressing the gendered impacts of the pandemic. However, women remained substantially underrepresented among decision makers worldwide. Women made up only a quarter (25.5%) of members of national parliaments. Out of a total of 225 COVID-19 task forces across 137 countries, less than a quarter were led by women and women made up only 27 per cent of their members.
- 6. The COVID-19 pandemic had affected women's political participation in many ways, providing both challenges and opportunities. During the pandemic, women's ability to fully participate in public life was further limited as they were increasingly shouldering domestic and care work and had less access to financial resources. For politicians, both women and men, online platforms had become effective tools for interaction with their



Virtual session, 24-28 May 2021

constituents. While online parliamentary work had helped facilitate the work-life balance for some, for others it had also revealed the gender divide in access to technology and had exacerbated online violence against women legislators.

- 7. A number of parliaments had already seized the opportunity of the COVID-19 pandemic to promote women's leadership and gender parity in decision-making. However, parliaments must do much more, in particular to:
- Enhance or adopt new gender quotas with a view to achieving gender parity at all levels of decision-making. For electoral gender quotas to work they must be well-designed, ambitious and combined with strong enforcement mechanisms.
- Promote additional measures such as targeted incentives for political parties, educational and sensitization measures, and measures capping campaign financing.
- Parliaments also had a key role to play in building a more inclusive political and parliamentary environment and combatting violence, including online, against women members of parliament, starting with a strong anti-discrimination and anti-harassment regulatory framework within parliament.
- 8. The parliamentary meeting, which can be viewed <u>here</u>, received good coverage on social media.
- 9. In addition to the parliamentary meeting, the IPU also organized a side event at the margins of the 65th session of CSW, entitled "We Have Your Back" Breaking the cycle from online harassment to threats to violence against women and girl leaders. The side event took place on 24 March and was very well attended. It included the perspectives of parliamentarians, government representatives, journalists, civil society and academia. The event was jointly organized with the League of Women Voters of the United States (LWV), UN Women and the Permanent Missions of Albania, Australia and Canada, among other partners. The side event was also webcast and can be viewed here.



Virtual session, 24-28 May 2021

Forum of Women Parliamentarians Item 3

FEM/31/3(b)-Inf.3 5 May 2021

RECENT ACTIVITIES TO ADVANCE GENDER EQUALITY

b) Update on recent IPU activities for the promotion of gender equality

IPU cooperation with the Committee on the Elimination of Discrimination against Women

I. The IPU and the CEDAW Committee

- The IPU plays an active role in promoting the Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women (CEDAW Convention) and its Optional Protocol within the parliamentary community.
- As part of its cooperation with the CEDAW Committee (the Committee), the IPU Secretariat encourages parliamentarians to keep track of whether their countries have ratified the CEDAW Convention and Optional Protocol as well as whether their countries may have issued any reservations. (This information is available at http://indicators.ohchr.org/: it is broken down by country and includes entries for any declarations or reservations made.)
- 3. To mark International Women's Day, on 8 March 2021, the IPU and the Committee issued a *Joint Call* to achieve gender parity in politics, urging "parliaments and governments to craft and adopt National Plans of Action setting concrete objectives, strategies, actions and deadlines suited to their national context" and to "regularly monitor and evaluate progress towards the goal of gender parity in politics by 2030" (see Annex I). The *Joint Call* builds on the 2019 joint statement to mark the fortieth anniversary of the CEDAW Convention, titled *Women's political leadership: Striving for balance 50/50 by 2030*.
- 4. In 2021, the IPU and the CEDAW Committee, in collaboration with the Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights (OHCHR), will develop a revised edition of the 2003 handbook for parliamentarians on the CEDAW Convention.

II. IPU involvement in the CEDAW Convention reporting process

- 5. The Convention is an important benchmark for gender equality and is comprehensive in scope. The IPU therefore endeavours to ensure that parliaments and their members provide effective oversight of the Convention and contribute to its full implementation. The IPU has consistently argued for more parliamentary involvement in the Convention's reporting obligations, particularly in the work required to follow up on the Committee's concluding observations.
- 6. At each Committee session, the IPU presents a report on what it has done to promote respect for and implementation of the Convention, including the



Virtual session, 24-28 May 2021

dissemination of information about the role played by parliaments in the reporting process. This is partly done by inviting parliaments from the countries whose periodic reports are to be reviewed at the next Committee session to fill in a questionnaire. The questions cover parliamentary involvement in the reporting process and in the follow-up to the Committee's concluding observations.

- 7. Due to the COVID-19 pandemic, no examination of State reports by the Committee took place in 2020. The IPU therefore presented reports to the Committee on countries under consideration for the adoption of lists of issues prior to reporting or prior to review of State reports. In February 2021, the Committee examined a State report in a virtual session for which the IPU had prepared a report under the usual procedure.
- 8. The following is the list of State parties that reported or will be reporting to the CEDAW Committee in 2021:

78th virtual Session (15 - 25 February 2021)

Denmark

Detailed information is available at

https://tbinternet.ohchr.org/_layouts/15/treatybodyexternal/SessionDetails1.aspx?SessionID=2417&Lang=en.

79th Session (21 June - 9 July 2021)

 Bahrain, Kyrgyzstan, Maldives, Nicaragua, Russian Federation, South Sudan, Spain, Yemen

Detailed information is available at

https://tbinternet.ohchr.org/_layouts/15/treatybodyexternal/SessionDetails1.aspx?Session_ID=2488&Lang=en.

80th Session (18 October - 5 November 2021)

Azerbaijan, Ecuador, Egypt, Indonesia, Lebanon, Peru, South Africa, Sweden

Detailed information is available at

https://tbinternet.ohchr.org/_layouts/15/treatybodyexternal/SessionDetails1.aspx?SessionID=2489&Lang=en.

III. The CEDAW Committee and parliaments

9. At its 41st session (June–July 2008), the Committee adopted a standard paragraph on parliaments. It was to be added into its concluding observations to draw the attention of State parties to the importance of involving parliaments not only in the reporting process under article 18 of the Convention but also in the implementation of all the provisions of the Convention. At its 45th session (January–February 2010), the Committee issued a statement on its relationship with parliamentarians that aimed to clarify and strengthen the role of national





Virtual session, 24-28 May 2021

parliaments vis-à-vis the Convention. The note also aimed at clarifying the relationship between the Committee and the IPU. (See Annex 2 for the text of the statement.)



Virtual session, 24-28 May 2021

ANNEX 1: Joint Call by the IPU and CEDAW Committee on International Women's Day 2021

Our shared commitments

Since the adoption of the Universal Declaration of Human Rights, the United Nations Member States have recognized the equal right of women and men to participate in public affairs and decision-making bodies, positions and processes.

This fundamental right is reaffirmed in the Convention on the Elimination of All Forms of Discriminations against Women (CEDAW Convention), the Covenant on Civil and Political Rights, the Convention on the Political Rights of Women, the Beijing Declaration and Platform for Action, the Universal Declaration on Democracy adopted by the Inter-Parliamentary Union (IPU), and the United Nations Security Council's Resolution No.1325 (2000) on Women, Peace and Security.

The establishment of inclusive and representative governance is also an essential condition for the achievement of the Sustainable Development Goals by 2030, in particular Goal 5.

Where do we stand collectively today?

The impacts of crises are never gender neutral, and the COVID-19 crisis is no exception. An effective response to the pandemic and its social and economic consequences requires inclusive participation and leadership for strong and sustained action that is beneficial for everyone. The goal of achieving gender parity in decision-making and leadership is more crucial than ever.

While acknowledging the advancements made towards ensuring the participation of a constantly growing number of women in political decision-making positions and processes, progress is still slow and the average representation of women in political offices remains far lower than that of men.

In 2020, women accounted for only a quarter of parliamentary membership worldwide and 36.3 per cent of elected officials in local deliberative bodies. Globally, only 21.3 per cent of ministers were women. In only 30 cabinets worldwide did women make up at least 40 per cent of ministers. Women's under-representation as health ministers was especially concerning in the midst of the pandemic: while women made up 70 per cent of health sector workers, only 24.7 per cent of the world's health ministers were women. The scourge of violence against women in politics hinders development and challenges democracy everywhere. IPU studies have revealed that more than 80 per cent of women parliamentarians surveyed had faced psychological violence, at least 25 per cent had suffered physical violence and 20 per cent had been sexually harassed.

Shifting the paradigm now

To build back better, the world needs a paradigm shift based on inclusive and representative governance by 2030. To achieve this objective, progress towards equality in politics can no longer be simply incremental. It requires prompt and firm action. While specific action may need to take into account the individual context of States around the



Virtual session, 24-28 May 2021

world, progress essentially requires a widespread move towards concrete and impactful solutions.

The IPU and the CEDAW Committee call for an acceleration towards the equal representation and leadership of men and women in political office. Such acceleration should build on establishing gender parity targets and adopting and implementing national action plans to reach the parity target.

Gender parity in political office and leadership is key to:

- Remove barriers substantive, structural or cultural to equality between men and women;
- Open the world of politics to women from diverse backgrounds and groups in society;
- Transform the political arena into an enabling space/environment wherein women feel comfortable to work and contribute;
- Offer a positive example to society at large;
- · Address and reflect the equality demands of a modern society; and
- Make political institutions and processes more efficient, effective and legitimate.

Our call

The IPU and the CEDAW Committee urge parliaments and governments to craft and adopt National Plans of Action setting concrete objectives, strategies, actions and deadlines suited to their national context. They should also regularly monitor and evaluate progress towards the goal of gender parity in politics by 2030.

National Action Plans should aim to accelerate progress to reach gender parity by 2030, including by:

Reforming legal and policy frameworks to achieve gender parity:

- Adopting electoral gender quotas to reach the gender parity target;
- Reforming or repealing laws that discriminate against women and adopting comprehensive legislation that guarantees gender equality in all areas of life;
- · Capping spending on electoral campaigns; and
- Adopting laws to prevent and criminalize gender-based violence against women in politics, including harassment and sexual harassment, and ensuring reparation for survivors.

Making institutions gender-sensitive and gender-responsive:

- Adopting the target of parity in all spheres of public life, including in political and administrative, as well as executive, legislative and judiciary bodies, at both the national and subnational levels;
- Ensuring that internal rules and codes of ethics help prevent all forms of discrimination and gender-based violence against women and provide for effective mechanisms to address them; and
- Mandating, institutionalizing and resourcing dedicated mechanisms for gender mainstreaming in State institutions.





Virtual session, 24-28 May 2021

Ensuring a conducive environment for gender equality:

- Fighting against negative gender stereotypes;
- Mobilizing all media formats and technological tools;
- Mobilizing and incentivizing political parties;
- Implementing information campaigns, raising awareness and training;
- Protecting and supporting women's human rights defenders and NGO representatives;
- Ensuring gender parity in peace and constitution-building processes; and
- Promoting human rights education and gender equality in education curricula.



Virtual session, 24-28 May 2021

ANNEX 2

Statement adopted by the Committee on the Elimination of Discrimination Against Women

National parliaments and the Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women

- 1. At its forty-first session, the Committee adopted a standard paragraph on "Parliament" in its concluding observations in order to draw to the attention of State parties, the importance of involving its parliament in the reporting process under article 18 of the Convention and the implementation of all the provisions of the Convention.
- 2. The aim of the present note is to clarify and strengthen the role of national parliaments vis-à-vis the Convention. The note is also aimed at clarifying the relationship between the Committee and the Inter-Parliamentary Union (IPU).
- I. Role of Parliaments in the process of ratification of the Convention and its Optional Protocol and withdrawal of reservations
- 3. The procedure for ratification/accession to international instruments as well as the withdrawal of reservations varies from State to State. In most States, approval by Parliament is necessary before the deposit of the instrument of ratification to the Secretary-General of the United Nations. Similarly, decisions concerning reservations as well as their withdrawals are also taken in Parliament. This Parliamentary procedure also applies to the Convention and its Optional Protocol. Consequently, Parliaments have a strategic role to play with respect to the ratification/accession of the Convention and its Optional Protocol. As the Convention and its Protocol have not attained universal ratification, Parliament can play a significant role in encouraging their State in becoming a party to the Convention and its Protocol. Similarly, as the Convention is the treaty body with the largest number of reservations, Parliament can also play a significant role in their withdrawal.

II. Parliaments and the implementation of the Convention

4. Parliaments and their members have a vital role to play in ensuring respect for the principles enunciated in the Convention and they have a wide range of tools at their disposal to do so. In discharging their traditional duty of overseeing the work of Government, Parliament can ensure that States parties comply fully with the provisions of the Convention. Parliaments and their members have a fundamental responsibility in their role of "constituency", which is the basis of the legal system. The functions of Parliaments - notably legislative and budgetary functions and oversight of the executive branch of the Government — are at the heart of the implementation of the principles and rights enshrined in the Convention. The implementation of the Convention includes the incorporation of the principle of non-discrimination against women in national legislation, including in the Constitution of the State party. It also imposes an obligation on the State party to condemn discrimination against women, to abolish all discriminatory laws and to adopt, whenever appropriate, temporary special measures to accelerate de facto equality between women and men. It also obligates States Parties to adopt appropriate policies and establish mechanisms aimed at promoting equality between sexes. As such, Parliamentarians can take active measures to ensure that national laws, policies, actions, programmes and budget reflect the principles and obligations in the Convention.



Virtual session, 24-28 May 2021

The budgetary functions and the monitoring of governmental action are vital for a better implementation of laws relating to equality between sexes, through the approval of adequate budgets and a regular oversight of the impact of governmental measures with respect to the condition of women.

Parliament, as an organ representing the population as a whole, reflects the diversity of opinion and interests in the country by reason of its privileged access to the whole population. As such, Parliamentarians can be key players in raising awareness of the Convention and its Protocol to the population at large and to women in particular.

III. Role of Parliaments in the drafting of reports and follow-up to the concluding observations of the Committee

- 5. States are not legally obliged to involve Parliaments in the drafting of reports under article 18, as it is the State which has the primary responsibility of doing so. However, as the Convention is binding on all branches of Government, it is desirable that States parties involve Parliament in the reporting process under Article 18 of the Convention, the implementation of the Convention and the follow up to the concluding observations of the Committee. States parties are strongly encouraged to establish an appropriate mechanism to facilitate collaboration between Parliament and Government with regard to the input of its Parliament in the elaboration of reports, and its role in following up on the concluding observations of the Committee. The monitoring role of Parliament with respect to the compliance by the State of its international obligations could considerably enhance the implementation of the recommendations of the Committee.
- 6. Consequently, it is necessary for States parties to urge Parliament, many of which now have some structures in place, such as Parliamentary Committees focusing on human rights including gender equality, to take an active part in the work of the Committee in general, as well as in the implementation of its provisions in their own country.

IV. Action of the Inter-Parliamentary Union and its relationship with the Committee

10. IPU has always strived to bring a parliamentary dimension to international cooperation and the work of the Committee. It is playing a key role in disseminating the Convention and its Optional Protocol among parliamentarians. During its conferences and the sessions of its Assembly, the organization regularly invites States that have not ratified the Convention and its Optional Protocol to do so. It also encourages States parties that have made reservations to the Convention to withdraw them and to fulfil their obligations. The Secretary- General of IPU writes to the presidents of the legislative assemblies to inform them about the upcoming consideration of the report of their country by the Committee. Once the Committee's concluding observations are available, a letter is sent to the parliament concerned to bring to its attention the recommendations adopted. In 2003 IPU, with the assistance of the Division for the Advancement of Women, published a practical guide for the use of parliamentarians on the Convention and its Optional Protocol, Every year, IPU organizes briefings on the Convention, addressed to women parliamentarians in particular. IPU also provides, in collaboration with the Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights, technical assistance programmes in order to build the capacities of parliaments and help them fulfil their role regarding the implementation of Convention and its Optional Protocol. Since 2006, IPU also provides Committee with country specific information including data on the political



Virtual session, 24-28 May 2021

participation of women in Parliament and in Government as well as at the local level with regard to States whose reports are under consideration by the Committee.

V. Recommendations

- 8. The Committee recommends that States parties ensure the full participation of Parliament and its members in the reporting process and the full implementation of the Convention and its Protocol.
- 9. Given the key role of Parliament, the Committee recommends that States parties ensure that Parliamentarians, as representatives of the people, be made aware and informed of the Committee's work so that they may take it into account in their legislative functions and relay it to their constituencies and to the public at large.
- 10. The Committee recommends that State parties ensure that all relevant information is made available to Parliamentarians on a regular basis through appropriate Parliamentary support services.
- 11. The Committee further recommends that information received by Government on its obligations as a State party and other matters of concern are brought to the attention of Parliamentarians.
- 12. The Committee recommends that whenever members of the Committee are invited to visit a State party, it is desirable that the State party organize meetings with Parliamentarians.
- 13. The Committee encourages States parties to include in their reports, information on all parliamentary initiatives in the elaboration of laws in order to ensure full incorporation of CEDAW provisions into domestic legislation.
- 14. The Committee reiterates the importance of strengthening the national machinery dedicated to equality at the level of Parliament, such as Commissions on gender equality, missions and information on inquiries relating to violence against women, and improvement of legislation on equality between women and men.
- 15. The Committee draws the attention of States parties to the fact that institutional linkages and informal relations with civil society and women's organizations are fundamental to the promotion of women's rights by the Parliament.
- 16. The Committee encourages States parties to include in their delegation before the Committee for the examination of their report, members of Parliament as well as a special advisor in charge of relations between the Government and the Parliament in order to improve the visibility of parliamentary responsibilities.
- 17. The Committee calls on State parties to evaluate its collaboration with its national Parliament and other Parliaments and to take appropriate measures to enhance cooperation between Parliaments in order to exchange best practices on the implementation of the Convention.



Virtual session, 24-28 May 2021

Forum of Women Parliamentarians Item 4

FEM/31/4(a)-Inf.1 5 May 2021

CONTRIBUTING TO THE WORK OF THE 142ND ASSEMBLY FROM A GENDER PERSPECTIVE

a) Gender-related impacts of the COVID-19 pandemic and prioritizing parliamentary action for gender-responsive recovery

In March and April 2021, the IPU, in collaboration with UN Women, organized a series of online events that focused on gender and COVID-19 as was reflected in the titles of the meetings:

- What will it take to reach gender parity in political participation in a post-COVID-19 world? (virtual parliamentary meeting held on 23 March 2021 on the occasion of the 65th session of the United Nations Commission on the Status of Women)¹
- Women's economic empowerment (virtual meeting held on 7 April 2021)
- Violence against women and girls (virtual meeting held on 14 April 2021)
- Gender-sensitive parliaments and gender-responsive legal reforms (virtual meeting held on 21 April 2021)

The parliamentary meeting held in March 2021 on the occasion of the 65th session of CSW brought together 164 parliamentarians, while the April 2021 virtual meetings were each attended by about 60 parliamentarians.

Both the participants and panellists of the virtual meetings emphasized that the impacts of crises were never gender neutral and that the COVID-19 crisis was no exception. Women, who represented the majority in the health sector and care economy, were on the frontline of the COVID-19 response. Apart from being a public health crisis, the COVID-19 pandemic had brought about a full-fledged economic and social crisis. Rampant inequalities had once again been revealed and further exacerbated. The economic and social fallouts were felt hard by women and girls. Lockdown measures and economic pressure had further amplified the violence against women and girls (VAWG) – the shadow pandemic. Without coordinated action to mitigate the gendered impacts of COVID-19, there was a risk that the fragile gender equality gains achieved over the past 25 years would be lost. In such a crucial time, as countries strive to respond to that multifaceted crisis and its gendered dimensions, women remained underrepresented in most decision-making processes.

Participants agreed that parliaments, through coordinated action, were in a unique position to contribute to the political will to achieve gender-responsive legislation, provide oversight of government actions and resource allocation, as well as to mobilize society in their gender-responsive recovery efforts.

Women's economic empowerment

Women were hit harder than men by the COVID-19 impact on the world economy. In 2020 employment losses for women stood at five per cent compared to 3.9 per cent for

¹ A more detailed account of the parliamentary meeting held on the occasion of the 65th session of CSW can be found in a separate report.



Virtual session, 24-28 May 2021

men, the reason being that more women (44%) than men (36%) worked in sectors such as accommodation, food services, wholesale, and retail which were hugely affected by lockdown measures. Many women had also lost their jobs only to meet increased household and care responsibilities expected of them as unpaid caregivers. The pandemic had thus widened the gender wage gap.

Low-paid women, in particular informal women workers, domestic workers, migrant workers, and women without internet access or without literacy skills, as well as poor and marginalized women bore the brunt of the economic collapse. Not only were they not protected by labour laws, were excluded from social protection schemes and had no access to loans but they were also overlooked by pandemic relief and recovery packages. As a result, by 2021 around 435 million women and girls had been living on less than US\$ 1.90 a day and 47 million had been pushed into poverty.

The economy would not recover without the reintegration of women in the labour force and the elimination of the gender gap in employment. Measures must be taken to support women who had been most affected by COVID-19 restrictions, to prevent further setbacks and ease the return of women to work. Such measures included providing:

- Financial support to women who had lost their source of income
- Support to families and women in unpaid work
- Assistance to women in finding jobs outside of hard-hit sectors
- Access to affordable, quality childcare services.

The above measures were essential in the short term but would not suffice to eliminate the gender gap. It was also long-term investments in universal and gender-responsive social protection systems for women that were urgently needed as, currently, 60 per cent of women were not covered by any type of social protection.

Post-COVID recovery plans also needed to address long-standing inequalities, including unequal division of work at home, the gender pay gap and the pervasive undervaluation of unpaid care work done mostly by women. Some countries had already developed transparent wage policies and well-designed care leave policies. Others had undertaken to invest in the care economy, education, health, and social sectors, and to prioritize care workers by compensating justly for care work and providing adequate safety nets and employment benefits.

The shadow pandemic: violence against women and girls (VAWG)

In the shadow of the COVID-19 pandemic, due to confined living conditions, economic stress and fear about the virus, reported cases of violence against women and girls had increased across countries. In 2020, 245 million women experienced sexual or physical violence from their partner. The risks were likely higher for women of vulnerable groups and marginalized communities, adolescent girls, women with disabilities, and women and girls in contexts of conflict, violent extremism, terrorism, displacement and migration. Moreover, the COVID-19 pandemic had also exacerbated shortcomings related to protection and provisions of essential services, community support to survivors, and limited access to justice.

The first imperative was therefore to provide and increase resources for services for survivors – a key part of national responses to the COVID-19 pandemic. Although many shortcomings remained, situations varied significantly and there were also countries that had expanded and adapted such services in the context of the crisis by:

· Ensuring access to sexual and reproductive healthcare





Virtual session, 24-28 May 2021

- Providing 24/7 helplines and counselling, online included
- Enhancing efficiency and timely delivery of protection orders
- Maintaining the functioning of justice for cases of VAWG.

Such efforts prioritized survivors' needs and ensured that their rights and dignity were respected. Efforts also needed to be deployed so that women's rights organizations and all those who were first responders for survivors had the adequate means and training to carry out that work effectively.

With the increased use of the internet, more women and girls had been subjected to online violence such as threats, harassment, misinformation, images-based abuse. While much remained to be done in that area, some parliaments had adopted strong laws that covered such extremely widespread and harmful violence.

Parliaments also needed to advance regulatory frameworks of online platforms and ICT companies, and call on them to:

- Ensure online accountability, duty of care and transparency
- · Erect guardrails to protect women and girls online
- Provide reporting pathways.

The economic downturn and the closing down of schools had strongly affected girls, often leading to their dropping out of school to help with increasing household work. As a result, child marriage, sexual violence against girls and girl pregnancy had also increased. Prioritizing girls' continued education, safe schooling and investing in distance learning programmes remained a priority so that girls could reach their full potential.

A number of good practices showed that prevention of VAWG must remain a priority and be emphasized when:

- Promoting income stability and women's economic empowerment.
- Working with boys and men to question gender roles to break the transgenerational transmission of violence.
- Prioritizing gender-sensitive care work policies.
- Partnering with civil society, including religious leaders, to change harmful gender norms.

Women's leadership is now more important than ever

Gender parity in decision-making was key to adequately addressing the gendered impacts of the pandemic. However, women remained substantially underrepresented among decision makers worldwide. Women made up only a quarter (25.5%) of members of national parliaments. Out of a total of 225 COVID-19 task forces across 137 countries, less than a quarter were led by women and women made up only 27 per cent of their members.

The COVID-19 pandemic had affected women's political participation in many ways, providing both challenges and opportunities. During the pandemic, women's ability to fully participate in public life was further limited as they were increasingly shouldering domestic and care work and had less access to financial resources. For politicians, both women and men, online platforms had become effective tools for interaction with their constituents. While online parliamentary work had helped facilitate the work-life balance for some, for others it had also revealed the gender divide in access to technology and had exacerbated online violence against women legislators.



Virtual session, 24-28 May 2021

A number of parliaments had already seized the opportunity of the COVID-19 pandemic to promote women's leadership and gender parity in decision-making. However, parliaments must do much more, in particular, to:

- Enhance or adopt new gender quotas with a view to achieving gender parity at all levels of decision-making. For electoral gender quotas to work they must be well-designed, ambitious and combined with strong enforcement mechanisms.
- Promote additional measures such as targeted incentives for political parties, educational and sensitization measures, and measures capping campaign financing.
- Parliaments also had a key role to play in building a more inclusive political and parliamentary environment and combatting violence, including online, against women members of parliament, starting with a strong anti-discrimination and anti-harassment regulatory framework within parliament.

Gender-sensitive parliaments must lead the way, including on gender-responsive legal reforms

A gender-sensitive parliament was premised on the principle of gender equality; was a parliament that advanced gender equality in all aspects of its work and functioning; and that provided a conducive environment for men and women to equally participate and lead. While the promotion of policies and laws on gender equality had often been the result of women's increased role in decision-making, sustainable progress could only be achieved if gender equality was promoted by women and men, parliamentarians and parliamentary staff alike, as well as by political parties and parliament at large.

Promoting gender-sensitive parliaments was key to ensuring a proper COVID-19 response and recovery from a gender perspective. To build more resilient societies where women could thrive without discrimination, all legal provisions that held women back must be lifted. There was a long way to go: currently, 2.5 billion women and girls were still being discriminated against by their countries' laws. Parliament had a paramount role to play and must be fit for purpose to adopt gender-responsive legislation and policies and ensure their adequate implementation. For that to happen, change must start within parliaments and, eventually, parliamentary outcomes would be more likely to advance gender equality for all.

A number of steps must be taken to build gender-responsive parliamentary processes, including gender-sensitive legislation, budgets and oversight to respond to the COVID-19 pandemic and build back better. Some parliaments had already taken or were stepping up the following measures in the wake of the pandemic:

- Ensuring women's equal participation and leadership in all law-making and oversight processes, including those relating to the COVID-19 pandemic.
- Supporting the creation of cross-party women's parliamentary caucuses and synergies with women's groups from civil society.
- Providing a mandate to all standing and ad hoc committees to advance gender equality and ensuring they had the capacity to do so.
- Mandating gender budgeting and provision of sex-disaggregated data by the government so that parliament could adequately monitor the impact of laws, budgets and policies, including how they related to health, economic and social responses to the COVID-19 crisis, and could amend them accordingly.

Reforming parliamentary processes required strong political will and the buy-in of different stakeholders. Already before but also after the outbreak of the COVID-19 pandemic, a number of parliamentary leaders had promoted internal review processes





Virtual session, 24-28 May 2021

building on the IPU's *Plan of Action for Gender-sensitive Parliaments* and its related self-assessment toolkit.

Follow-up

More than half of the participants in the said series of virtual events who had responded to the IPU evaluation questionnaire said that such meetings made them feel much better equipped to take gender-responsive action in at least one of the four above-mentioned focus areas (scores of at least 4 out 5).

The conclusions of the above-mentioned meetings will feed into the deliberations and conclusions of the 142nd IPU Assembly's General Debate on the overall theme Overcoming the pandemic today and building a better tomorrow: the role of parliaments.



Virtual session, 24-28 May 2021

Forum of Women Parliamentarians Item 4

FEM/31/4(a)-Inf.2 29 April 2021

CONTRIBUTING TO THE WORK OF THE 142ND ASSEMBLY FROM A GENDER PERSPECTIVE

a) Gender-related impacts of the COVID-19 pandemic and prioritizing parliamentary action for gender-responsive recovery

GUIDANCE NOTE ON SPEAKING RIGHTS

During the first sitting (10 May) of the Forum of Women Parliamentarians, participants will be invited to an interactive discussion on the topic entitled *Towards a gender responsive post-COVID recovery*. The interactive discussion will follow the presentation of findings and recommendations of the Inter-parliamentary Dialogue series held virtually under the leadership of the IPU Bureau of Women Parliamentarians, in collaboration with UN Women.

The discussion will focus on prioritizing legislative, oversight and budgetary parliamentary actions for gender responsive post-COVID recovery. The conclusions of the discussion will inform the contribution from a gender equality perspective of the Forum of Women Parliamentarians to the work of the 142nd Assembly of the IPU and its overall theme Overcoming the pandemic today and building a better tomorrow: the role of parliaments.

During this segment, members of parliaments are invited to address the following main questions:

- What measures is your parliament taking to achieve gender parity in decision making in parliament and in COVID-19 task forces?
- How are gender considerations included in economic packages, budgets and related reforms, including in relation to social protection and support to women workers and enterpreneurs as part of COVID-19 response and recovery?
- How has your parliament addressed the issue of gender-based violence against women and girls in the context of the pandemic?
- Has parliament undertaken efforts to enhance its own capacity to mainstream gender equality in its law-making and oversight work, including by setting up new mechanisms such as a gender unit or committee? Has parliament initiated gender-responsive legal reforms?

The interactive discussion will be introduced by the Chairperson after which participants will be invited to a lively debate on the topic.



Virtual session, 24-28 May 2021

Members of national parliaments of countries that are recognized by the United Nations and/or are Members of the IPU are entitled to take the floor during the interactive discussion.

Members of regional and international parliamentary assemblies that are Associate Members of the IPU can also take the floor during this segment if time allows.

Members of parliaments can request the floor to deliver a spontaneous statement. <u>The list of speakers will not be announced in advance</u>. Members of parliaments will be invited to take the floor by the Chairperson as time allows.

In order to facilitate lively and interactive debates, it will <u>not be possible to contribute via</u> pre-recorded video statements.

Live interventions from the floor should not exceed two minutes (maximum).

Members of national parliaments and members of regional and international parliamentary assemblies are welcome to provide their remarks via the event's chat function.

Other participants including the IPU Permanent Observers may take the floor if and when time allows. Live interventions from the floor should not exceed one minute (maximum).

In addition, to guarantee the smooth running of proceedings, it is strongly recommended that participants familiarize themselves with the technical arrangements note which will be made available on the IPU webpage: https://www.ipu.org/event/142nd-ipu-assembly#event-sub-page-documents/.



Virtual session, 24-28 May 2021

Forum of Women Parliamentarians Item 4

FEM/31/4(b)-Inf.1 7 May 2021

CONTRIBUTING TO THE WORK OF THE 142ND ASSEMBLY FROM A GENDER PERSPECTIVE

b) Mainstreaming gender equality in the draft resolutions under consideration at the 142nd and 143rd Assemblies

I. Links to draft resolutions considered during the 142nd IPU Assembly

- Draft resolution on Parliamentary strategies to strengthen peace and security against threats and conflicts resulting from climate-related disasters and their consequences (Standing Committee on Peace and International Security): file:///C:/Users/LOFF17~1/Temp/452/CMT1-Draft%20resolutionconsolidated%20drafting%20comm-e.pdf
- Draft resolution on Mainstreaming digitalization and the circular economy to achieve the SDGs, particularly responsible consumption and production (Standing Committee on Sustainable Development): file:///C:/Users/LOFF17~1/Temp/452/CMT2-Draft%20Resolution-Drafting%20Committee-final-e.pdf

II. Link to documents on the draft resolution to be considered at the 143rd IPU Assembly

 Concept note - Preparatory debate on the next resolution on Legislation worldwide to combat online sexual child exploitation (Standing Committee on Democracy and Human Rights): file:///C:/Users/LOFF17~1/Temp/452/CMT3-Concept-notedebate-resolution-e.pdf





Virtual session, 24-28 May 2021

Forum of Women Parliamentarians Item 5

FEM/31/5-Inf.1 27 April 2021

Elections to the Bureau of Women Parliamentarians

At the next statutory Assembly, the Forum of Women Parliamentarians will be required to renew half of the membership of its Bureau. Two regional representatives are to be elected from each geopolitical group, for a four-year term, to replace those regional representatives whose term expired in April 2020.

According to the <u>Rules of the Forum of Women Parliamentarians</u>, a retiring member of the Bureau shall not be eligible for re-election for two years.

The Forum of Women Parliamentarians will be also called upon to fill the vacant seats on the Bureau of Women Parliamentarians:

- One regional representative for the African Group (end of term April 2022) to fill the seat left vacant by Ms. Drame (Mali), who is no longer a parliamentarian
- One regional representative for the Arab Group (end of term April 2022) to fill the seat left vacant by Ms. Al-Basti (United Arab Emirates), who is no longer a parliamentarian
- One regional representative for the Asia-Pacific Group (end of term April 2022) to fill the seat of Ms. Hosseini (Islamic Rep. of Iran), who is no longer a parliamentarian
- One regional representative for GRULAC (end of term April 2022) to fill the seat of MS. Sosa de Rodas (El Salvador), who is no longer a parliamentarian
- One regional representative for the Twelve Plus Group (end of term April 2022) to fill the seat left vacant by Ms. Tolley (New Zealand), who is no longer a parliamentarian.

Elections will be held on the basis of candidatures received from the corresponding geopolitical groups.

In light of the Forum's rule on the promotion of gender equality and of its current composition, only female parliamentarians may submit their candidatures for these five vacancies.



Virtual session, 24-28 May 2021

Forum of Women Parliamentarians Item 6

FEM/31/6-Inf.1 15 April 2021

Panel discussion: Generation Equality in and through parliaments

Wednesday, 12 May 2021, 14:00–16:00 CEST Virtual event

2020 marked several important milestones: 25 years since the adoption of the Beijing Declaration and Platform for Action, the 20th anniversary of Security Council resolution 1325 on Women, Peace and Security, and five years since the 2030 Agenda for Sustainable Development came into force. And yet, many of the targets set in these key instruments are still far from reach.

It is against this backdrop that UN Women, in partnership with the governments of France and Mexico and civil society groups, decided to launch the <u>Generation Equality Forum</u>, a unique platform centred on intergenerational dialogue and multi-stakeholder collaboration to achieve gender equality. The aim is to scale up commitments to accelerate progress in the Decade of Action to achieve the Sustainable Development Goals (SDGs) by 2030.

There is no doubt that achieving the SDGs requires bridging gender gaps in all areas of life. The Generation Equality Forum focuses in particular on the following areas:

- 1. Gender-based violence
- 2. Economic justice and rights
- 3. Bodily autonomy and sexual and reproductive health and rights (SRHR)
- 4. Feminist action for climate justice
- 5. Technology and innovation for gender equality
- 6. Feminist movements and leadership

In March 2021, the IPU, in collaboration with other entities, unveiled draft priority areas of action under the six items above, each corresponding to an Action Coalition. These Action Coalition draft priority areas were thoroughly discussed with other interested stakeholders during the Generation Equality Forum hosted by Mexico, and are now being finalized.

As the <u>commitment-making phase</u> just began and will culminate at the Paris Forum in June 2021, the Forum of Women Parliamentarians will provide a space for such commitments to be discussed and formulated, both in terms of what MPs can pledge to do individually, and of what their institutions could commit to doing.

Participants at the panel discussion will be invited to share insights on the following:

- Is your parliament currently engaged in repealing discriminatory laws or considering new legislation to guarantee women's rights and gender equality, especially as regards gender-based violence, economic justice, and sexual and reproductive health and rights? What efforts could be made to accelerate such legal reforms?
- What would it take to reach gender parity and ensure the presence of diverse groups of young women leaders at all levels of decision-making and across all areas, including the economy, climate action and technology?
- Does your parliament have an institutional mandate, a dedicated body and/or internal
 expertise to advance gender equality in all areas of its work? Please give examples
 of what impact such gender mainstreaming mechanisms have had and outline what
 more they could do.



Virtual session, 24-28 May 2021

- Is your parliament equipped for designing, adopting and monitoring public finance and budget through a gender lens? If not, what measures are envisaged to achieve this objective?
- How can parliaments and individual MPs lead by example in **tackling gender-based violence and sexism in parliament**?
- What measures would you take to engage civil society groups and adolescent girls so
 that they can voice their concerns and influence parliamentary decision-making
 processes?

During the panel discussion, focus will be placed on youth and adolescent girls' leadership, in line with the IPU's role as co-leader of Generation Equality's Action Coalition on Feminist Movements and Leadership. Participants will be briefed on the <u>call to action on young women's participation and leadership</u> issued by the IPU and the Office of the United Nations Secretary-General's Envoy on Youth in March 2021. In addition, the discussion will provide an opportunity for MPs to hear from adolescent girls and young women on what it would take for them to feel empowered to participate in public life and contribute to decisions that can build a better future for them.



Virtual session, 24-28 May 2021

Forum of Women Parliamentarians Item 7

FEM/31/7-Inf.1 7 May 2021

Note on the election of the presiding officers of the Bureau of Women Parliamentarians

The 31st Forum of Women Parliamentarians is called upon to renew half the membership of the Bureau of Women Parliamentarians, to replace those regional representatives whose terms expired in April 2020.

Two regional representatives are to be elected from each geopolitical group, for a four-year term.

The Forum of Women Parliamentarians will also replace five members, from the African Group, Arab Group, Asia-Pacific Group, Group of Latin America and the Caribbean, and Twelve Plus Group respectively, who are no longer members of parliament and whose terms of office on the Bureau end in April 2022.

Following these elections, which will take place at the first sitting of the Forum on 10 May 2021, pursuant to Rule 33 of the Rules of the Forum of Women Parliamentarians, the Forum of Women Parliamentarians shall, on the proposal of the Bureau, elect the President, First Vice-President and Second Vice-President of the Bureau from among parliamentarians of different regions. This election will take place at the second sitting of the Forum on 12 May 2021.

The Bureau of Women Parliamentarians elected on 10 May will meet on 11 May from 14:00 to 15:30 CEST (Geneva time) online, in an *in camera* meeting on the Zoom platform, to select three of its members to propose to the Forum of Women Parliamentarians to hold office as President, First Vice-President and Second Vice-President of the Bureau.

The Forum will resume its work on 12 May and elect, on the proposal of the Bureau, the President, First Vice-President and Second Vice-President. The new Presiding Officers of the Bureau of Women Parliamentarians will be elected for a two-year term.